



التوزيع: عام
التاريخ: 11 فبراير/شباط 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية
البند 13 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2024/13/DRAFT
ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2024

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2024

جدول المحتويات

3	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3	تعيين المقرر
3	2024/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج
5	المسائل التشغيلية
5	عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية
6	تحديث شفوي بشأن مشروع الضمان العالمي
8	العروض الإقليمية
8	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي
9	الحافظة الإقليمية للشرق أفريقيا
10	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ
11	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية
12	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا
13	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
14	مسائل الموارد والمالية والميزانية
14	2024/EB.2/2 خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)
15	2024/EB.2/3 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، ورد الإدارة عليه
16	مسائل أخرى
16	2024/EB.2/4 التقرير المؤقت الثاني للفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس التنفيذي
17	المسائل التنظيمية والإجرائية
17	2024/EB.2/5 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2025-2026)
17	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية
17	2024/EB.2/6 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لأوكرانيا (2025-2027)
18	قضايا السياسات
18	2024/EB.2/7 تحديث سياسة القدرة على الصمود
19	2024/EB.2/8 تحديث سياسة تغير المناخ

20	تحديث سياسة الوجبات المدرسية	2024/EB.2/9
21	تحديث عن تنفيذ سياسة البرنامج بشأن النقد	
21	إطار النتائج المؤسسية المنقّح للبرنامج (2025-2022)	2024/EB.2/10
22	تقارير التقييم	
22	تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2025-2022)، ورد الإدارة عليه	2024/EB.2/11
23	تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع البرنامج، ورد الإدارة عليه	2024/EB.2/12
24	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
24	الخطة الاستراتيجية القطرية لكولومبيا (2025-2028)، بما في ذلك النتائج والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم - البند 6 ج (1)	2024/EB.2/13
25	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكوبا (2024-2021)، ورد الإدارة عليه	2024/EB.2/14
25	تقارير التقييم (متابعة)	
25	تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج الطارئة للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا (2018-2023)، ورد الإدارة عليه	2024/EB.2/15
26	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا	
26	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لمالي (2024-2020)، ورد الإدارة عليه	2024/EB.2/16
27	الخطة الاستراتيجية القطرية للسنغال (2025-2029)	2024/EB.2/17
28	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية	
28	تقرير موجز عن تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة للجمهورية العربية السورية (2018-2025)، ورد الإدارة عليه	2024/EB.2/18
28	الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا	
28	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لرواندا (2019-2023)، ورد الإدارة عليه	2024/EB.2/19
29	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي	
29	الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا (2025-2029)	2024/EB.2/20
30	مسائل التسيير والإدارة (متابعة)	
30	تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	2024/EB.2/21
30	ملخص أعمال المجلس التنفيذي	
30	ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024	2024/EB.2/22
30	التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة	
31	ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية	

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

تعيين المقرر

1- دُعي المجلس إلى الموافقة على تعيين السيد Vito Su، كبير مستشاري الأمن الغذائي من مكتب شؤون المنظمات الدولية بوزارة الخارجية الأمريكية، مقررا للدورة. وقد تمت الموافقة على التعيين المقترح على النحو الواجب.

2024/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج

2- رحبت المديرية التنفيذية بأعضاء المجلس في الدورة، وقدمت تقريرا عن الأحداث والتطورات التي أثرت على البرنامج منذ الدورة السنوية لعام 2024.

3- ومع تزايد التحديات والمخاطر في جميع أنحاء العالم، أصبح تخطيط الاستجابات لحالات الطوارئ وتنفيذها متزايدا الصعوبة - بما في ذلك من خلال رفض وصول المساعدات الإنسانية - وخطيرا في كثير من الأحيان. ودأبت قيادة البرنامج على ضمان إدماج واجب الرعاية لموظفي البرنامج في جميع السياسات وعمليات صنع القرار المؤسسية، وناشدت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس للمساعدة في تمويل هذا المسعى، وذكرتهم بأن الأولويات الثلاث التي حددتها في بداية ولايتها هي توسيع وتنويع قاعدة تمويل البرنامج، وزيادة كفاءة العمليات وفعاليتها، وتوسيع نطاق الشراكات والابتكار.

4- وحدد الاستعراض الجاري للهيكل الداخلي للبرنامج الحاجة إلى توحيد وتوضيح وتبسيط الخدمات التي تقدمها المكاتب الإقليمية والمقر إلى المكاتب القطرية. واستجابة لذلك، جرى وضع نموذج متكامل بشأن "مقر عالمي واحد" يتم بموجبه دمج المكاتب الإقليمية والمقر المركزي في كيان واحد على أن يبقى كل مكتب في موقعه الحالي في مختلف أنحاء العالم. وسيتم تقديم الخدمات إلى المكاتب القطرية من خلال شبكة من المراكز العالمية؛ وقد أنشئ بالفعل مركزان للشحن وإدارة البائعين، ومن المتوقع أن تتبعهما مراكز لخدمات دعم التكنولوجيا وإدارة سلسلة الإمداد ووظيفة الشؤون المالية. وتم توضيح الصلاحيات والسلطات المفوضة، والأدوار والمسؤوليات وخطوط المساءلة للمكاتب الإقليمية والمقر المركزي. وستطلع المديرية التنفيذية المجلس على مكاسب الكفاءة ونتائج وأثر إعادة التنظيم الداخلي في إحاطة غير رسمية في أوائل عام 2025.

5- وأشارت التوقعات لعام 2024 إلى مساهمات قدرها 10 مليارات دولار أمريكي، ولكن سيكون جمع الأموال في عام 2025 صعبا. ويستكشف البرنامج فرص التمويل المبتكر، بما في ذلك استخدام ترتيبات مبادلة الديون لتمويل برامج التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود. وحثت المديرية التنفيذية الحكومات المانحة على استكشاف استخدام مبادلة الديون وغيرها من أشكال التمويل المبتكر.

6- وستواصل المديرية التنفيذية العمل كمناصرة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات طوال عام 2025، وعينت خبيرة على مستوى مديرة معنية بمسائل الحماية لقيادة تنفيذ خطة عمل البرنامج الشاملة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش.

7- وانتقلت المديرية التنفيذية إلى عمليات الطوارئ الأكثر صعوبة التي ينفذها البرنامج في مناطق النزاع، فأفادت أن المجاعة أعلنت في منطقة دارفور في السودان، حيث أعاققت القيود التي فرضتها أطراف النزاع قدرة البرنامج على تقديم المساعدات المنقذة للحياة. وفي الشرق الأوسط، مكّن الاستعداد السليم لحالات الطوارئ البرنامج من توسيع نطاق عملياته بسرعة في لبنان والجمهورية العربية السورية في أعقاب اندلاع النزاع. وصدر تنبيه بالمجاعة في شمال غزة، في حين أصبحت العمليات الإنسانية شبه مستحيلة بسبب القيود المفروضة على الوصول والأمن وانهيار القانون والنظام في جميع أنحاء القطاع، وانخفاض عدد الأشخاص الذين وصل إليهم البرنامج انخفاضاً كبيراً خلال الشهرين السابقين.

- 8- وهناك حاجة ماسة إلى تمويل لهذه العمليات وغيرها، وحثت المديرية التنفيذية الحكومات على العمل معاً لإيجاد حلول سياسية للنزاعات التي تؤدي إلى الجوع في جميع أنحاء العالم وضمان وصول المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني في جميع بيئات الطوارئ. وشكرت أعضاء المجلس على توجيحاتهم وتعاونهم.
- 9- وأشاد أعضاء المجلس بالمديرية التنفيذية والإدارة وموظفي البرنامج على جهودهم الدؤوبة لإنقاذ الأرواح وتغيير حياة الناس في جميع أنحاء العالم، وغالباً في ظروف صعبة للغاية. وكرر أعضاء المجلس شواغل المديرية التنفيذية إزاء الأعداد المتزايدة من بؤر الجوع والأزمات الإنسانية المعقدة في جميع أنحاء العالم، وأشادوا بمرونة البرنامج في تكيف عملياته مع الظروف المتغيرة ورحبوا بجهوده الرامية إلى تعزيز فعالية مساعداته الغذائية من خلال اتباع نهج يركز على الناس، وتعزيز شراكاته، والجمع بين الاستجابة لحالات الطوارئ والعمل على بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.
- 10- وشجع أعضاء المجلس البرنامج على مواصلة هذه الجهود، وأكدوا على أهمية العمل في المجالات الشاملة في إطار برامج عالية الجودة تعزز المساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات المهمشة، وحماية المستفيدين والعاملين في المجال الإنساني، وتحسين التغذية. كما سلطوا الضوء على الحاجة إلى توضيح المزايا النسبية للبرنامج، وخاصة في مجال بناء القدرة على الصمود، وذلك لتعظيم فوائد شراكاته؛ والحاجة إلى تقييم وتوثيق نتائج سياسات وبرامج البرنامج، بما في ذلك من حيث الحد من الاحتياجات الإنسانية.
- 11- ورأى أعضاء المجلس أن دور البرنامج في بناء القدرة على الصمود بالغ الأهمية لجهوده الرامية إلى مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي وحثوا البرنامج على اغتنام جميع الفرص المتاحة لبناء القدرة على الصمود في المناطق الجغرافية حيث له حضور راسخ وحيث يمكنه الاستفادة من شراكاته، بما في ذلك في مجال تخفيف آثار تغير المناخ. وشجعوا البرنامج على العمل مع المجتمعات المحلية للاستفادة من معارفها وخبراتها المحلية وتحديد الاحتياجات المحلية. وأشار الأعضاء إلى أن تركيز البرنامج على الابتكار، وعمله على تعزيز سلامة وقدرة موظفيه، وأشطته في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، واستراتيجيته وسياساته بشأن العمل مع القطاع الخاص بشأن القدرة على الصمود وإضفاء الطابع المحلي، سيساعد في تعزيز دوره في بناء القدرة على الصمود. وسلط الكثير من أعضاء المجلس الضوء على قيمة برامج الوجبات المدرسية، وخاصة مبادرات التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، سواء في حالات الطوارئ أو كأداة لبناء القدرة على الصمود من خلال الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية، وإيجاد فرص العمل وتعزيز الإنتاج المحلي. وقد أدى البرنامج دوراً حاسماً في تعزيز وتوفير برامج الوجبات المدرسية ودعم الحكومات في تبني برامجها الذاتية المستدامة، وشجع أعضاء المجلس المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.
- 12- ورحب أعضاء المجلس بإقرار البرنامج بالحاجة إلى الانتقال من المشاركة القائمة على المعاملات إلى المشاركة الأكثر استراتيجية مع شركائه، وحثوا المنظمة على التركيز على الشراكات المبتكرة التي تمكنها من تأمين الموارد وتحسين تنفيذ برامجها؛ وبناء قدرات الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات لإدارة برامج الأمن الغذائي والتغذية؛ وإدراج شراكات منصفة مع المنظمات المحلية، بما في ذلك الأشخاص المتضررون، كجزء من سياستها بشأن إضفاء الطابع المحلي.
- 13- ويبقى التمويل مصدر قلق، وكرر أعضاء المجلس دعواتهم إلى تعبئة الموارد الاستراتيجية مع التركيز على الحصول على تمويل متعدد السنوات ومرن؛ وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتنويعها من خلال زيادة التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات والمانحين من الأفراد والمؤسسات المالية الدولية؛ واستخدام آليات التمويل المبتكر. ويشكل اعتماد البرنامج على أكبر مانحيه خطراً، ودعا أحد أعضاء المجلس الجهات المانحة الأخرى إلى زيادة مساهماتها وتخفيف هذا الخطر. وحث عضو آخر البرنامج على تشجيع الجهات المانحة من خلال إعداد رسائل مقنعة بشأن النتائج الملموسة وأثر المساهمات.
- 14- ورحب أعضاء المجلس بإعادة الهيكلة الداخلية للبرنامج والتركيز القوي للمبادرة على تلبية احتياجات المكاتب القطرية من مقر عالمي متكامل. وأعربوا عن تقديرهم للجهود المستمرة لتعزيز عمليات إدارة المخاطر الداخلية والمساءلة في البرنامج من خلال مشروع الضمان العالمي. وأكد الكثير من أعضاء المجلس على أهمية الإبلاغ عن تنفيذ المشروعات بشفافية في المساعدة على وضع توقعات معقولة. كما سلط المشروع الضوء على الحاجة إلى ضمان توفير الموارد الكافية وتعيين الموظفين لوظائف الرقابة في البرنامج.

- 15- وأكد أعضاء المجلس على أهمية تقييم المخاطر وإدارتها بالنسبة لجميع أعمال البرنامج، وحثوا الإدارة على تعزيز قدرات الموظفين والشركاء ووعيتهم في هذا الصدد والدخول في حوار شفاف مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المخاطر المرتبطة بالعمل في بيئات صعبة، بهدف بناء إقبال موحد على المخاطر وإنشاء آليات لتقاسم المخاطر.
- 16- وأعرب أعضاء المجلس عن استيائهم من تراجع احترام القانون الإنساني الدولي في الكثير من بيئات النزاع، وأكدوا أنه ينبغي عدم استخدام الجوع كسلاح حرب؛ وينبغي ألا يكون العاملون في المجال الإنساني والمدنيون أهدافا للأطراف المتحاربة؛ ويجب ضمان الوصول الآمن وغير المقيد للجهات الفاعلة والموارد الإنسانية. وأشاد أعضاء المجلس بجهود البرنامج للحفاظ على الممرات الإنسانية في غزة وغيرها من مناطق الأزمات، ودعوا الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المشاركة في أنشطة الدعوة والدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حلول سياسية للنزاع، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي، وحماية العاملين في المجال الإنساني، والسماح بالوصول المتسق وغير المقيد لتسليم المساعدات الحاسمة الأهمية.
- 17- ومن بين المواضيع الأخرى التي ذكرها عضو واحد أو أكثر من أعضاء المجلس ضرورة زيادة الاهتمام والدعم الدوليين للاستجابات للأزمات في هايتي ومنطقة الساحل والسودان والبلدان المتضررة من ظاهرة النينيو وتغير المناخ. وذكر أحد الأعضاء الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على بعض البلدان، بما في ذلك أثرها على قدرة البرنامج على تقديم المساعدة.
- 18- وقدم الكثير من أعضاء المجلس تفاصيل عن الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الذي تقدمه بلدانهم لعمليات البرنامج، والمبادرات الإنسانية والإنمائية الأخرى التي تقودها حكوماتهم أو تساهم فيها في بلدانهم وبلدان أخرى، بما في ذلك من خلال ترتيبات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- 19- وشكر نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات أعضاء المجلس على المناقشة البناءة للغاية وتوجيهاتهم القيمة، وأشار إلى أنه يتطلع إلى مزيد من المناقشات خلال الدورة.

المسائل التشغيلية

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

- 20- أفاد نائب المديرية التنفيذية عن استمرار ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، بسبب النزاعات والظواهر الجوية المتطرفة. وأشار إلى أن الحيز الإنساني وبيئة العمل الإنسانية مهددان باستمرار، حيث يتعرض العاملون في المجال الإنساني للهجوم ويتم انتهاك القانون الإنساني الدولي بشكل متكرر، مما يشكل تحدياً لقدرة البرنامج على الوصول إلى الأشخاص الضعفاء بأمان. ويبدل البرنامج قصارى جهده للاستجابة، مع تركيز خاص على السودان ودولة فلسطين ولبنان والجمهورية العربية السورية، واليمن، وأوكرانيا، وهايتي. وفي الوقت نفسه، يواصل استكمال عمله الإنساني بقدرة قوية على الصمود والجهود الطويلة الأجل، بهدف تهيئة المجتمعات المحلية والبلدان للصدمة قبل حدوثها والحد من الحاجة إلى المساعدة على المدى الطويل.
- 21- وبخلاف النزاع وانعدام الأمن، واصلت الأزمات العالمية والإقليمية الأخرى التأثير على العمليات. فقد تفاقم تفشي جذري القردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة في الأشهر الأخيرة. كما أدت الفيضانات غير المسبوقة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في عشرات البلدان الضعيفة بالفعل بما في ذلك بنغلاديش، وتشاد، وكولومبيا، وغواتيمالا، وهايتي، وميانمار، وجنوب السودان واليمن، بالإضافة إلى أجزاء كثيرة من غرب أفريقيا. وفي جميع أنحاء العالم، أدت الظواهر المناخية المتطرفة الأكثر تواتراً وشدة إلى إتلاف سبل كسب العيش والنظم الغذائية، فضلاً عن تحفيز النزوح، والمساهمة في النزاع وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، كان العمل على توقع الآثار المناخية والاستجابة لها من الأولويات القصوى للبرنامج؛ وهو يستعد حالياً لأثر الفيضانات الناجمة عن ظاهرة النينيا والاستجابة للأعاصير في منطقة البحر الكاريبي والأعاصير المدارية في آسيا.
- 22- ومن بين مبادرات التنمية الأخرى التي تدعم النظم الغذائية والقدرة على الصمود دعم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، وهو أمر أساسي لكسر الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فضلاً عن كونه عنصراً أساسياً في ولاية البرنامج لتغيير حياة الناس وجزءاً حاسماً من جهوده لتحسين استجابته والحد من الاحتياجات الإنسانية. وفي هذا السياق، كانت برامج

- الوجبات المدرسية حاسمة لعمل البرنامج، ودعمت الصحة والتغذية والتعليم، وحققت فوائد بعيدة المدى للمجتمعات المحلية والنظم الغذائية بأكملها؛ ويتعاون البرنامج حالياً مع 103 حكومات داخل تحالف الوجبات المدرسية.
- 23- أما الأفق للأشهر الستة المقبلة فهي مثيرة للقلق. واستناداً إلى تحليلات داخلية وخارجية، بما في ذلك تقرير مشترك للبرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة عن بؤر الجوع الساخنة، من المتوقع حدوث تدهور كبير في انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسنكون هناك حاجة إلى عمل إنساني عاجل في 16 بؤرة جوع ساخنة تغطي 22 بلداً، ويعد السودان ودولة فلسطين وجنوب السودان وهائتي ومالي من أكثر المناطق المثيرة للقلق بسبب مخاطر المجاعة فضلاً عن المخاطر التي تهدد العمل الإنساني. وهناك حاجة ماسة إلى حلول سياسية، وخاصة حلول للنزاعات، إلى جانب جهود دبلوماسية لتحسين الوصول الإنساني وحماية المدنيين، والاستثمار في الإنذار المبكر والعمل الاستباقي، وتمويل مرن وفي الوقت المناسب للعمل الإنساني.
- 24- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم العميق لعمل البرنامج المنقذ للأرواح والمغير للحياة، وشكروا موظفي البرنامج الميدانيين على تفانيهم ومثابرتهم في ظل ظروف متزايدة الصعوبة. وكرروا شواغل الإدارة إزاء استمرار تدهور حالة الجوع العالمية، وأقروا بالنزاع كسبب رئيسي وتعهدوا بتعزيز الدبلوماسية الإنسانية الرامية إلى إنهاء القتال وضمان احترام القانون الدولي الإنساني. وتم تسليط الضوء على أهمية الشفافية والشراكات التعاونية بين البرنامج والمجلس، حيث شجع أحد الأعضاء البرنامج على تقديم رؤية شاملة للمخاطر الحرجة في المستقبل لتعزيز دور المجلس كشريك مفيد. كما أشار البعض إلى الاستبعاد المحتمل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من غزوة كمصدر قلق بالغ.
- 25- وقال أحد الأعضاء إن المنظومة الإنسانية تحتاج إلى التحول لجعلها أكثر فعالية وكفاءة واستدامة وشجع البرنامج على بذل المزيد من الجهود من أجل التحول من العمل التفاعلي إلى العمل الاستباقي والتوقعي وتركيز جميع وظائفه التشغيلية الأساسية على تقديم الخدمات في حالات الطوارئ.
- 26- وأشار عدد من الأعضاء إلى أن تغطية نقص التمويل مسؤولة جماعية وحثوا جميع الدول على القيام بدورها، وفي الوقت نفسه شجعوا البرنامج على مواصلة تنويع قاعدة الجهات المانحة، مع التركيز على التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به. كما شجع البرنامج على مواصلة جهوده الرامية إلى تحديد الأولويات وزيادة كفاءة مساعداته، بما في ذلك التركيز القوي على المساعدات النقدية. وحث عدد من الأعضاء البرنامج على تعزيز شراكاته وتنويعها، بما في ذلك داخل المنظومة الإنسانية ومع شركاء محليين جدد وجهات فاعلة وطنية جديدة، كوسيلة لزيادة قدرته ومدى وصوله. كما أكد الكثير منهم على الحاجة إلى أن تكون المساعدات الإنسانية آمنة وحمائية وشاملة وتشاركية؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، شجع أحد الأعضاء الاستثمارات على جميع مستويات المنظمة وتطوير الهياكل المؤسسية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحماية من العنف الجنساني ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش.
- 27- وشكرت الإدارة الأعضاء على تعليقاتهم الداعمة وأكدت من جديد أن البرنامج يحتاج إلى الدعم المالي والسياسي للعمل في البيئة الإنسانية المتزايدة التعقيد.

تحديث شفوي بشأن مشروع الضمان العالمي

- 28- في معرض تقديم التحديث، أفادت المديرية التنفيذية أن مشروع الضمان العالمي يحرز تقدماً جيداً في نشر تدابير الضمان والرقابة المعززة، ويركز على عمليات البرنامج ذات المخاطر الأعلى والتي يبلغ عددها 31 عملية. وسيستمر التنفيذ في إطار العمليات ذات المخاطر الأعلى ونشر نظم جديدة في عام 2025، إلى جانب العمل على جوانب أخرى من المشروع، مثل استكشاف نظام للتتبع والتعقب. كما سيحدد البرنامج حلولاً فعالة من حيث التكلفة لدعم التنفيذ في العمليات القطرية الأصغر حجماً لضمان تلبية جميع المكاتب القطرية لمعايير الضمان العالمية من عام 2026 فصاعداً.
- 29- وأشارت الإدارة إلى أن العمليات أفادت في المتوسط بإكمال 67 في المائة من خطط الضمان المعززة، بما في ذلك الوفاء بنسبة 53 في المائة من معاييرها المرجعية بشأن الاستهداف، و62 في المائة بشأن إدارة الهوية، و74 في المائة بشأن الرصد، و70 في المائة بشأن آليات التعقيبات المجتمعية، و76 في المائة بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين و72 في المائة بشأن إدارة السلع. وقد زاد الوعي بالضمان بشكل كبير، حيث شكلت معظم العمليات أفرقة متعددة الوظائف للإشراف على تنفيذ خططها.

- 30- ولا يزال البرنامج بحاجة إلى أن يستكشف على نحو أعمق كيفية التعاون مع الحكومات والاستثمار في الشراكات لدعم معايير مثل الاستقلال التشغيلي. ولدعم المكاتب القطرية، تم إصدار توجيهات جديدة بشأن العمل مع الحكومات كشركاء منفذين، ومن المقرر إعداد توجيهات إضافية بشأن تفعيل المبادئ الإنسانية في أوائل عام 2025.
- 31- ويعمل البرنامج مع الشركاء المتعاونين للحفاظ على مرونة أطر الضمان بما يكفي لدعم القدرات المحلية والمساءلة. كما يجري وضع مبادئ توجيهية لمساعدة المكاتب القطرية في انتقاء خيارات ضمان فعالة من حيث التكلفة بناء على المخاطر.
- 32- ومن المتوقع أن تقي العمليات العالية المخاطر بالمعايير المرجعية والمعايير بالنسبة إلى 80 في المائة من تحويلات الموارد غير المشروطة بحلول نهاية فبراير/شباط 2025. ويجري نشر نظم مؤسسية معززة، مع إعطاء الأولوية للمكاتب القطرية التي تواجه أعلى المخاطر؛ غير أنه لن يتم وضع النظم بالكامل في بعض الحالات، حتى وقت لاحق من عام 2025. وبالنسبة للتوزيعات العينية، يجري استخدام حلول مرنة لإدارة الهوية للوفاء بالمعايير المرجعية وتقديم المساعدة الطارئة في حين يتم وضع حلول طويلة الأجل.
- 33- وابتداء من فبراير/شباط 2025 فصاعداً، سيتم تعميم المشروعات في المكاتب الإقليمية وشعبة إدارة المخاطر المسؤولة عن رصد الامتثال للمعايير المرجعية ومعايير الضمان العالمية.
- 34- وشكر أعضاء المجلس الإدارة على تقديم تحديثات منتظمة وشجعوا على استمرار التواصل الشفاف مع المجلس. ورحبوا بالتقدم المحرز، ولكنهم لاحظوا بقلق أن بعض المكاتب القطرية التي تدير عمليات عالية المخاطر لن تكون قادرة على تنفيذ خططها بالكامل في الإطار الزمني المحدد. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى ضمان أن تقوم المكاتب القطرية غير القادرة على بلوغ المعايير المرجعية بتصعيد المسائل بشكل مناسب وتلقي الدعم الإضافي اللازم.
- 35- وقدم الأعضاء عدداً من الاقتراحات، بما في ذلك أن يكثف البرنامج عمله في مجالي الاستهداف وإدارة الهوية؛ وأن يضمن اتباع نهج منظم لجمع التعقيبات من المستفيدين؛ وأن يساعد شركاءه في المجال الإنساني في دمج الدروس المستفادة من المشروع في جهودهم الخاصة؛ وأن يتواصل بشكل أكثر إيجابية بشأن المخاطر التي تم تجنبها، ربما من خلال سرد القصص؛ وأن يضمن إدراج المكاتب القطرية لعناصر تقاسم المخاطر وأنشطتها المتعلقة بخطة الضمان في التحديثات التي تقدمها إلى الجهات المانحة؛ وأن ينظر في تحديث سياسته بشأن العمل من خلال الحكومات الشريكة. واقترح بعض الأعضاء أن يقوم البرنامج بوضع مؤشرات لرصد ما إذا كانت الإجراءات المنفذة قد خففت بالفعل المخاطر إلى مستوى مقبول.
- 36- وطلبت معلومات إضافية في عدة مجالات، بما في ذلك تعميم مشروع الضمان العالمي؛ والتحديات التي تواجه الاستهداف؛ وتوفير تمويل الضمان للمكاتب القطرية والحفاظ عليه.
- 37- وأوضحت الإدارة أنه يجري رصد تنفيذ خطط الضمان على المستوى القطري كجزء من دورة إدارة المخاطر، وستقوم المكاتب القطرية بتصعيد المخاطر إذا لم يتم الوفاء بشروط التنفيذ، أو إذا كانت غير قادرة على الالتزام بالمعايير ويلزمها دعم. وستقوم شعبة إدارة المخاطر بإطلاع المجلس التنفيذي والجهات المانحة بشكل دوري بشأن مثل هذه الحالات. وفي ما يتعلق بالتحديات التي تعترض تنفيذ المشروعات في الوقت المناسب، فإن الوصول والأمن يشكلان مصدر قلق رئيسيين، وخاصة في حالة الاستهداف. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن خطط التنفيذ الخاصة بالمكاتب القطرية والبالغة 31 خطة ممولة حالياً بنسبة 68 في المائة، على الرغم من توفير تمويل إضافي للمكاتب التي تعاني من مشاكل حادة من حيث تدبير الموارد. وستكون القدرة على تحمل التكاليف على المدى الطويل ضرورية، حيث تعد الأدوات المرنة والفعالة من حيث التكلفة أساسية لهذا الغرض، وبالتالي، وضعت المبادئ التوجيهية المقترحة للمكاتب القطرية بشأن كيفية تحديد الحلول الفعالة من حيث التكلفة.

العروض الإقليمية

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

- 38- أفاد المدير الإقليمي أن منطقة الجنوب الأفريقي تعاني من واحدة من أسوأ موجات الجفاف في الذاكرة الحديثة. ففي أنغولا وليسوتو وملاوي وموزامبيق وناميبيا وزامبيا وزمبابوي، ثمة 26 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن المتوقع أن تصل مستويات الجوع إلى ذروتها في يناير/كانون الثاني 2025، في أوج موسم الجذب. وأشار إلى أن البرنامج يقدم تحويلات عينية وتحويلات قائمة على النقد طارئة، وتغذية تكميلية مستهدفة، وتغذية مدرسية طارئة، وإنعاشا مبكرا واستعادة سبل كسب العيش وخدمات لوجستية عند الطلب لتكملة استجابات الحكومات الوطنية. وقد أنقذ البرنامج أرواحا وحافظ على سبل كسب العيش من خلال نهج استباقي فعال من حيث التكلفة، ولكنه لم يصل إلا إلى جزء ضئيل من المحتاجين. وتقر الحكومات بقيمة النهج الاستباقية، والتزمت بإدراجها في خططها الوطنية لمواجهة الكوارث وطلبت من البرنامج مساعدة المجتمعات المحلية على الاستعداد للكوارث المستقبلية. كما يعمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة والبنوك الدولية للتنمية الزراعية على دعم سبل كسب العيش في الوقت المناسب، وخاصة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بهدف نهائي يتمثل في الحد من احتياجات المساعدات الغذائية الإنسانية.
- 39- كما أدى النزاع إلى نشوء أزمات إنسانية، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق. وتم إعطاء هذين البلدين، إلى جانب مدغشقر وزمبابوي، الأولوية في إطار مشروع الضمان العالمي. كما أثر عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي على المنطقة، التي تستضيف الآن أكثر من مليون لاجئ وطالب لجوء، يتلقى نصفهم المساعدة من البرنامج. ومع ذلك، كانت قدرة البرنامج مقيدة على تقديم الدعم الكامل، مما أدى إلى تقليص الحصص الغذائية في بعض البلدان بسبب قيود التمويل.
- 40- وإجمالاً، نجح البرنامج في الوصول إلى 11.3 مليون شخص من خلال التحويلات الغذائية والتحويلات القائمة على النقد، والوفاء بنسبة 65 في المائة من التزامه لعام 2024. ومع اقتراب ظاهرة النينيا، كانت هناك حاجة ماسة إلى استثمارات لتوسيع نطاق العمل الاستباقي والاستعداد للكوارث. ويحتاج البرنامج إلى 986 مليون دولار أمريكي لتنفيذ أنشطته في المنطقة حتى مارس/أذار 2025، بما في ذلك 327 مليون دولار أمريكي لدعم المتضررين من الجفاف البالغ عددهم 7.1 مليون شخص.
- 41- ورحب أعضاء المجلس بالمدير الإقليمي الجديد وتعهدوا بالعمل معه على النهوض بالعمل الأساسي للبرنامج. وشكروه على تحديثه بشأن برمجة القدرة على الصمود والعمل على المستوى الإقليمي بشأن مشروع الضمان العالمي، ولكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي والأثر المحتمل لظاهرة النينيا. وأشار أحد الأعضاء كذلك إلى أهمية التصدي لشح المياه اعتباراً بكونه قضية حاسمة إلى جانب انعدام الأمن الغذائي.
- 42- وعبر أحد الأعضاء عن قلقه إزاء القيود الحكومية المفروضة على المساعدات القائمة على النقد استجابة للجفاف الناجم عن ظاهرة النينيا، فحث البرنامج على أن يقوم، بالنيابة عن جميع الشركاء الإنسانيين، بأنشطة دعوة من أجل تقديم مساعدات طارئة متممة بالسرعة والفعالية والكفاءة، بما في ذلك استخدام النقد عند الاقتضاء، وأكد أن القيود المفروضة على الاستقلال التشغيلي للشركاء الإنسانيين أثرت سلباً على قدرة الجهات المانحة على تمويل الاستجابة للجفاف. واقترح عضو آخر إجراء تقييم لاستجابة البرنامج للجفاف وإعلان حالة الطوارئ في عدد من البلدان وطلب المزيد من المعلومات عن الخطوات التي يتم اتخاذها لتوفير الموارد والدعم التقني في المنطقة في ضوء الاحتياجات المتنافسة في أفريقيا.
- 43- وأشار أحد الأعضاء مبدياً القلق إلى التقرير الذي يفيد بزيادة العنف الجنسي والجنساني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه البرنامج في هذا الصدد، فسأل عن الخطوات التي يتم اتخاذها لحماية الفئات الأكثر ضعفاً في تقديم المساعدات الإنسانية.
- 44- ورداً على التعليقات، سلط المدير الإقليمي الضوء على الدور المركزي للشراكات الاستراتيجية والتنسيق في الاستجابة الجماعية والموحدة والفعالة. وفي ما يتعلق بتدبير الموارد، وبعد بذل جهود متضافرة لإشراك الجهات الفاعلة الأخرى، استفاد البرنامج من زيادة التمويل من المؤسسات المالية الدولية في عام 2024، ونجح بشكل عام في تأمين التمويل من 35 مصدراً مختلفاً، بما في ذلك ست حكومات ضمن المنطقة.

45- وفي ما يتعلق بالعنف الجنساني، يمثل البرنامج جهة فاعلة نشطة في الفريق العامل المعني بالعنف الجنساني، ولكن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق ومشاركة الحكومات المضيفة لتحقيق أثر أكبر. كما يعتزم المديرون الإقليميون للوكالات الإنسانية المختلفة القيام ببعثات مشتركة لإيصال أصواتهم بشأن هذا الموضوع. وفي ما يتعلق بمسائل الضمان والامتياز، نجح البرنامج في نقل الرسالة التي تقيد بأن الحكومات هي التي يجب أن تقود نهج التنمية وبناء القدرة على الصمود. وأخيراً، في ما يتعلق بالتعاون، أشار المدير الإقليمي إلى الدور المهم الذي تؤديه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز المشاركة في المنطقة.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

46- وصف المدير الإقليمي، في عرضه، أثر النزاع والمناخ والصدمات الاجتماعية والاقتصادية على منطقة شرق أفريقيا، حيث أدى عدد من حالات الطوارئ الصحية العامة إلى عدم تمكن أكثر من 60 مليون شخص من توفير أغذية كافية لوضعها على موائدهم. كما أن النزوح أخذ في التزايد وبلغ عدد النازحين حالياً 26.5 مليون شخص، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الأزمة في السودان، التي تسببت أيضاً في فرار الناس إلى بلدان خارج المنطقة.

47- وبعد عقود من بناء الثقة، تنظر حكومات المنطقة إلى البرنامج بوصفه شريك التنفيذ المفضل. ففي الصومال، على سبيل المثال، ساهمت الحكومة بأكثر من 0.5 مليار دولار أمريكي في الحماية الاجتماعية من خلال البرنامج في السنوات القليلة الماضية. وفي المتوسط، مثلت منطقة شرق أفريقيا ربع تمويل البرنامج، على الرغم من أن هذا المبلغ يبقى غير كاف لتلبية الاحتياجات.

48- وأدت الأزمة السودانية، التي تشكل مصدر قلق رئيسياً، إلى معاناة نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي ونزوح 14 مليون شخص. وواجه البرنامج تحديات كبيرة في الوصول، ولكنه ساعد 7 ملايين شخص، وزاد التحويلات النقدية بعشرة أضعاف للمساعدة في تحفيز الاقتصاد وأحرز تقدماً مشجعاً في مشروع لإنتاج القمح في عام 2024. ويواجه البرنامج عجزاً في تمويل الاستجابة الإقليمية للسودان قدره 700 مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات في جميع أنحاء السودان والبلدان المجاورة خلال الأشهر الستة المقبلة.

49- كما أثر انعدام الأمن على إثيوبيا، وهددت ظاهرة النينيا مرة أخرى الأمن الغذائي في كل من إثيوبيا والصومال. واتخذ البرنامج إجراءات استباقية، بالاشتراك مع الحكومات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، ولكن لم يكن التمويل كافياً. كما أثر نقص التمويل على العمل المتعلق بالقدرة على الصمود في المنطقة بسبب تحديد الأولويات.

50- ورحب أعضاء المجلس بالمدير الإقليمي الجديد وشكروه على اللمة العامة الشاملة. وأشادوا بعمل البرنامج في المنطقة، وخاصة عمله في مجال القدرة على الصمود، مسلطين الضوء على أهمية العمل مع الشركاء لإحداث تغيير مستدام. وأشاد أحد الأعضاء بجهود البرنامج لدمج الدروس الرئيسية من التقييمات في البرمجة الإقليمية، وخاصة في ما يتعلق بالمنظور الجنساني، وشجعه على الاستمرار في القيام بذلك.

51- وقد أعرب جميع المتحدثين عن قلقهم إزاء النزاع في السودان وتداعياته على البلدان المجاورة. وأقروا بالظروف الصعبة للغاية التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني وأشادوا بالبرنامج لتوسيع نطاقه الطموح للوصول بشكل أفضل إلى المحتاجين. وتم تشجيع البرنامج على مواصلة السعي إلى إيجاد آليات مبتكرة والعمل مع الشركاء غير التقليديين، بما في ذلك الشركاء المحليين، في تقديم المساعدة. وتم حث البرنامج أيضاً على استكشاف جميع الخيارات عبر الحدود وعبر الخطوط المتاحة للوصول العمل الإنساني إلى المدنيين.

52- وطلب الأعضاء مزيداً من التفاصيل عن المستجدات بشأن الوصول عبر الحدود والتحقيق في مزاعم التديليس في عملية السودان، فضلاً عن مواصلة التحقيق في تحريف مسار الأغذية في إثيوبيا ومساءلة المتورطين.

53- وأكد المدير الإقليمي للمجلس أن البرنامج حريص على مواصلة عمله في مجال القدرة على الصمود في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يبذل قصارى جهده للتخفيف من حدة الأزمة السودانية. وقد حصلت القوافل على الأذونات وأصبحت في طريقها إلى جميع المواقع المعرضة لمخاطر المجاعة؛ ويتم تتبعها ولكنها لم تصل بعد إلى وجهاتها. ونظراً لضيق الوقت، اقترح الرد على الاستفسارات الأخرى على المستوى الثنائي.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

- 54- افتتح المدير الإقليمي عرضه مشيراً إلى أن يوم 26 ديسمبر/كانون الأول 2024 سيصادف مرور 20 عاماً على وقوع تسونامي المحيط الهندي. ومنذ وقوع تلك الكارثة، عملت حكومات البلدان المتضررة على بناء القدرة لتكون أول من يستجيب للكوارث الطبيعية في بلدانها، كما تعاملت مع بعض أسباب انعدام الأمن الغذائي. ولكن، بقيت التحديات قائمة في مختلف أنحاء المنطقة، بسبب المناخ والنزاع والصدمات الاقتصادية، وواصل البرنامج العمل مع الحكومات من خلال توفير المساعدات الغذائية المباشرة والدعم التقني.
- 55- وفي ميانمار، وعلى الرغم من تزايد انعدام الأمن والنزوح والقيود التشغيلية والسياسية، وصل البرنامج إلى ما يقرب من 1.7 مليون شخص بالأغذية والنقد. وفي بنغلاديش، حيث تسبب النزاع في ميانمار في تدفق جديد للاجئين إلى كوكس بازار، عمد البرنامج إلى تقييم احتياجات الوافدين الجدد بغية تلبينها. واستجابة للفيضانات الشديدة التي شهدتها بنغلاديش فقد نفذ البرنامج أكبر برنامج عمل استباقي له، حيث وصل إلى 478 000 شخص بتحويلات نقدية. ومن خلال العمليات في أفغانستان، التي اجتذبت 35 في المائة فقط من الموارد المطلوبة، كان البرنامج يعزز تقديم الدعم الطارئ إلى 6 ملايين شخص. وفرض القانون الجديد المتعلق بنشر الفضيلة ومنع الرذيلة المزيد من القيود على النساء، ولكن واصل البرنامج دعم نشر الموظفين بشكل آمن. وفي مختلف أنحاء المنطقة، اتخذ البرنامج خطوات في برمجته لتحسين إدماج المنظور الجنساني ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 56- وتتطلع الحكومات في المنطقة بشكل متزايد إلى البرنامج للحصول على الدعم السياساتي والتشغيلي، وقدمت في بعض الحالات الدعم المالي لتكون شريكة تقنية وتشغيلية للبرنامج، كما هو الحال في إندونيسيا وباكستان والفلبين.
- 57- ورحب أعضاء المجلس بالمدير الإقليمي الجديد، وأكدوا له دعمهم، وشكروا سلفه على عمله. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الوضع الإنساني في المنطقة، وخاصة في أفغانستان وبنغلاديش وميانمار، ونقلص الحيز الإنساني في أفغانستان. ورحب عضوان بالتركيز على النساء والبنات في أفغانستان، وحث أحدهما البرنامج على مواصلة تعزيز مشاركة النساء في أفرقتهم وفصل دعم الوقاية من سوء التغذية عن التوزيع العام للأغذية، مع الحرص على ضمان حصول الأشخاص المعرضين لمخاطر سوء التغذية الحاد المعتدل على المساعدة.
- 58- ودعا أحد الأعضاء الجهات المانحة الدولية إلى السعي إلى إيجاد حلول مستدامة لانعدام الأمن الغذائي الحاد في ميانمار، في حين أكد عضو آخر على الحاجة إلى حلول سياسية للسماح للاجئين بالعودة إلى البلاد. وأعرب عن التقدير لعودة المساعدات النقدية التي يقدمها البرنامج للاجئين الروهينغا في كوكس بازار واستمرار البرنامج في الدعوة إلى تسجيل الوافدين الجدد هناك. وطلب المزيد من المعلومات عن إمكانية تقديم المساعدة من خلال الجهات الفاعلة المحلية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، بما في ذلك آليات التعقيبات.
- 59- وشكر الأعضاء موظفي البرنامج على عملهم الشجاع في الميدان. وشجع أحد الأعضاء البرنامج على إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى للدعوة إلى الوصول الإنساني الآمن وبدون عوائق. وشجع عضو آخر على مواصلة العمل في مجال إدارة المخاطر والابتكار المستمر وتنويع عمليات البرنامج من أجل الوصول إلى المحتاجين بشكل أفضل.
- 60- وجرت الإشادة بالتعاون القوي للبرنامج مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية، وخاصة في الفلبين والمحيط الهادئ. وقال أحد الأعضاء إن شراكة بلاده مع البرنامج تتضمن مجموعة من المبادرات، مثل تحسين نظام التوزيع العام، وبطاقات الحصص الإلكترونية، وتقوية الأرز، وهي مبادرات يمكن اعتمادها في بلدان أخرى. وتم تشجيع البرنامج على تعزيز نظم الإنذار المبكر، والعمل الاستباقي المبكر، وتدخلات التكيف مع تغير المناخ، وإدارة خطوط الإمداد والتنبؤ. وتم تسليط الضوء على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة بما في ذلك من خلال الاستعانة بالجهات المانحة غير التقليدية.
- 61- وردا على تعليقات وأسئلة أعضاء المجلس، أوضح المدير الإقليمي أنه في ضوء التغييرات الواسعة النطاق في السيطرة على الأراضي في ميانمار، يعيد البرنامج النظر في كيفية الوصول إلى السكان الضعفاء، وسيُبقي أعضاء المجلس على اطلاع بالمخاطر والتخفيف منها؛ كما تبقى أنشطة الدعوة محط تركيز رئيسي، بما في ذلك من خلال المبعوث الخاص للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية. وفي أفغانستان، ضمنّت المفاوضات مع السلطات المحلية استمرار عمل النساء في برامج البرنامج، وخاصة في مجال التغذية، والوجبات المدرسية، والقدرة على الصمود؛ وكانت النساء حاضرات أيضاً في أفرقة الرصد التابعة لأطراف

ثالثة والزيارات التي يقوم بها موظفو الشركاء المتعاونين. ولا تزال النساء والبنات يتلقين المساعدات الغذائية العامة، ولكن يبقى البرنامج يفتقر للغاية لكشف التغييرات في هذا الصدد. وقد طُرحت حلول تقنية لرصد الوضع بشكل أفضل وتسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية

62- وصفت المديرية الإقليمية الأثر الخطير للنزاع عبر منطقة الشرق الأوسط، حيث نزح الملايين من الناس وانتشر انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، وتفاقم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، وفي لبنان، بسبب تدمير الأراضي الزراعية وتلوّثها وهجرها. وشكل عدم القدرة على الوصول تحدياً كبيراً للبرنامج. ومع ذلك، كان استعداده لحالات الطوارئ فعالاً، مما مكّنه من التصرف بسرعة، وكان على استعداد للقيام بالمزيد إذا سمحت الظروف.

63- وفي غزة، انهارت النظم الغذائية، وأصبحت الأسواق خالية واضطر الناس إلى الاعتماد على المعونة للبقاء على قيد الحياة. وأصدرت لجنة استعراض المجاعة تحذيراً بشأن المجاعة في جميع أنحاء غزة، ولكن أدت القيود التشغيلية، بما في ذلك صعوبة الوصول وانهايار القانون والنظام إلى توقف عمليات الإغاثة تقريباً. وعلى الرغم من ذلك، كان البرنامج مستعداً لتوسيع نطاق العمليات، حيث تم تجهيز 100 000 طن متري من الأغذية لتسليمها وكانت عملية إصلاح الطرق على وشك الانتهاء. والبرنامج قلق للغاية بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وتداعياتها على توفير الخدمات الأساسية في المنطقة.

64- وفي لبنان، حيث نزح 1.5 مليون شخص، كانت الأسواق في حالة معاناة. وفي غضون يومين من تصعيد النزاع في 23 سبتمبر/أيلول 2024، وصل البرنامج إلى 46 000 شخص، وقدم منذ ذلك الحين مساعدات نقدية وغذائية إلى 490 000 شخص، وذلك بفضل جهوده في مجال الاستعداد. وفي الوقت نفسه، كان هناك 13 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولم يعد التمويل متاحاً؛ وعلاوة على ذلك، فرض وصول مئات الآلاف من النازحين بسبب النزاع في لبنان ضغوطاً إضافية على المجتمعات المحلية الضعيفة بالفعل. وفي اليمن، عانت جميع المحافظات الاثنى عشرة في الشمال من الجوع بمستويات هي الأعلى على الإطلاق. وأوقف البرنامج المساعدات حتى يتم وضع الضوابط اللازمة، بما في ذلك الرصد والتحقق من المستفيدين وإدارة تعقيبات وشكاوى المستفيدين. وأعطى البرنامج الأولوية لمساعدة 34 من أصل 110 من أكثر المقاطعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث وصل حتى الآن إلى 1.4 مليون من أصل هدف قدره 2.6 مليون. وتبقى أولويات البرنامج في أوكرانيا متمثلة في مساعدة الأشخاص المقيمين بالقرب من خطوط المواجهة، وتعزيز القدرات المحلية ودعم إزالة الألغام.

65- ومن الأمثلة على جهود البرنامج في مجال الضمان تعزيز إدارة الهوية في الجمهورية العربية السورية، وخط ساخن إقليمي للمساعدات في دولة فلسطين ومصر، واستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في أوكرانيا.

66- وكانت سلامة الموظفين مصدر قلق كبير في المنطقة، وأشارت المديرية الإقليمية بارتياح إلى الإفراج مؤخراً عن أحد الموظفين الذي كان محتجزاً في اليمن.

67- وأشاد أعضاء المجلس بعمل البرنامج في المنطقة، وخاصة في لبنان ودولة فلسطين واليمن، وأعربوا عن امتنانهم لموظفي البرنامج على جهودهم الدؤوبة في ظل ظروف خطيرة ومعقدة. وذكر أحد الأعضاء أهمية الحرص على أمنهم البدني كما على صحتهم العقلية.

68- ودعا عدد من الأعضاء إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة لتخفيف الأزمة الإنسانية والسماح بتسليم المعونة الغذائية بشكل آمن وسريع. وأعرب عن التقدير لجهود البرنامج في إعادة تصميم برامجه وإعادة الاستهداف لتلبية الاحتياجات الغذائية للأشخاص الأكثر ضعفاً في مصر وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، وتوسيع نطاق الاستجابة في أوكرانيا. ورأى أحد الأعضاء أن هناك حاجة إلى أن يتعاون البرنامج بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في إجراء تقييمات الاحتياجات في أوكرانيا وفي ما يتعلق بطرائق المساعدة الغذائية.

- 69- وفي لبنان، تم حث البرنامج على زيادة المعونة الغذائية للمواطنين اللبنانيين النازحين واللاجئين، والحرص على وصولها إلى الأشخاص في الملاجئ كما إلى الأشخاص الذين يقيمون مع أقاربهم أو في مساكن غير رسمية؛ وشراء الأغذية محلياً؛ ودعم المزارعين والشركات المحلية؛ وتعزيز الدعم التعليمي.
- 70- وأشاد عدد من الأعضاء بالبرنامج لدعمه للمبادئ الإنسانية. وأشار عضوان إلى أنهما يدرجان أهمية المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، فشددا على أنه في الأزمات الممتدة، ينبغي أن يكيف البرنامج نهجه نحو التدخلات الأكثر فعالية من حيث التكلفة والاستدامة، مثل التحويلات النقدية، وشجع أحدهما على استخدام المساعدات النقدية كنقطة دخول للوقاية من العنف الجنساني.
- 71- ودعا أحد الأعضاء إلى زيادة تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات العاجلة وتغطية العجز الكبير في التمويل في المنطقة. وطلب المزيد من المعلومات عن التحديات الرئيسية أثناء توسيع النطاق في لبنان وما إذا كان البرنامج قد استطاع الاستفادة من الدروس المستخلصة السابقة.
- 72- وشكرت المديرية الإقليمية أعضاء المجلس على تعليقاتهم ودعمهم، وقالت إن البرنامج تعلم من الجهود السابقة المتعلقة بتوسيع النطاق أن التمويل والوصول والاستعداد أمور ضرورية. وسيعقد اجتماع للأفرقة القطرية في المنطقة في الأسبوع التالي لتعزيز الاستعداد.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

- 73- حذرت المديرية الإقليمية من أن أزمة الأمن الغذائي والتغذوي في منطقة غرب أفريقيا حيث يعاني 55 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي؛ من المتوقع أن تتفاقم في عام 2025، بفعل انتشار النزاع وزيادة تواتر الصدمات المناخية. تسببت أزمة المناخ بفيضانات وفترات جفاف على نطاق واسع، ما ألحق الضرر بأكثر من 6 ملايين شخص في عام 2024، في حين ظل تمويل التكيف مع تغيّر المناخ ضئيلاً بقدر 2 دولار أمريكي للشخص في السنة.
- 74- ورغم التحديات، ولا سيما النزاعات والمسائل المتعلقة بالوصول، فقد أعطى البرنامج الأولوية لإنقاذ الأرواح مقدّمًا المساعدة إلى 6 ملايين شخص أثناء موسم الجذب في عام 2024. وللوفاء بأعلى معايير الضمان والمساءلة، حققت مكاتب البرنامج التي تدير عمليات عالية المخاطر تقدماً في ما يخص رقمنة تدخلاتها في حالات الطوارئ، وتحسين عمليات الرصد وتقييم عمليات سلسلة الإمداد وإدارة السلع، علاوة على تقييم قدرة شركائها المنفذين على منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.
- 75- ودعت المديرية الإقليمية إلى تغيير الاستجابة الجماعية لكسر حلقة انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمّن، والمضي قدماً لتجاوز الحاجة إلى المعونة، ما يستوجب المزيد من الاستثمارات في مجالات الاستعداد وبناء القدرة على الصمود من خلال الحلول التحويلية والمثبتة وتعزيز المواءمة بين أصحاب المصلحة.
- 76- وبصفته الرئيس المنتخب حديثاً للجنة التقنية التابعة للإطار المنسق، يلتزم البرنامج بمواصلة العمل مع الحكومات والشركاء لتعزيز النظم الوطنية لتوقع الأزمات والتخفيف من آثارها، بما في ذلك من خلال العمل الاستباقي، وتعزيز التقييمات الوطنية للأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر، واستخدام منتجات التأمين الجديدة.
- 77- ولمكافحة تدهور الأراضي، عقد البرنامج شراكات مع الحكومات في المنطقة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة بغرض استعادة التربة، وتجديد الإمدادات من المياه، وتزويد المجتمعات المحلية بالبنية التحتية والأدوات لتحقيق الاعتماد على الذات. وهدفت برامج تعزيز النظم الغذائية المحلية إلى الحد من هدر الأغذية، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومعالجة مسائل النقل والتخزين، وتوفير إمكانية الحصول على الأغذية المغذية، وفرص العمل، خاصة بين الفئات العمرية الشابة. ويدعم البرنامج كذلك نظم الحماية الاجتماعية وبرامج الوجبات المدرسية من خلال ربطه للمنتجات الزراعية بوجبات الأطفال الصحية.

- 78- وشكرت المديرية الإقليمية أعضاء المجلس على دعمهم المتواصل وأوضحت هدف البرنامج المتمثل في مساعدة 23 مليون شخص في غرب أفريقيا في عام 2025. لكن البرنامج يواجه فجوة تمويل لمدة ستة أشهر قدرها 780 مليون دولار أمريكي وهناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات إنسانية عاجلة وإجراء حوار بغية تحديد الحلول في البيئات المتأثرة بالنزاعات.
- 79- وأشاد أعضاء المجلس بالاستجابة المتكاملة للبرنامج في المنطقة، مشيرين إلى أهمية الجمع بين الاستجابة لحالات الطوارئ والعمل الاستباقي وبناء القدرة على الصمود وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. ورحب أعضاء المجلس بتركيز البرنامج على أولويات الحكومات بما في ذلك البرامج الوطنية المتعلقة بالوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية، وتحسين التغذية، وتعزيز إدارة سلسلة الإمداد، والإدارة البيئية المبتكرة، وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الوصول إلى التمويل. وشجعوا البرنامج على مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين النظم الغذائية، من خلال تعزيز زراعة المحاصيل المحلية، ومنع هدر الأغذية وتعزيز قدرة الحكومات على جمع البيانات الجيدة النوعية. كما حثوا البرنامج على اتباع نهج يتسم بالطابع المحلي، بالاستفادة من خبرات الشركاء المحليين والإقليميين عند تصميم البرامج وتنفيذها؛ ومواصلة ضمان الالتزام بالمبادئ الإنسانية وحماية الجهات الفاعلة الإنسانية.
- 80- ورحب أعضاء المجلس بالعمل في مشروع الضمان العالمي، وأكدوا على أهمية إدارة المخاطر والتخفيف منها وإجراء تحقيقات بشأن الخسائر والإبلاغ عنها. وأقر عدد من أعضاء المجلس بأن التنازلات مطلوبة عند السعي إلى مساعدة الأشخاص الضعفاء في المواقف المعقدة، بما في ذلك التي تتطوي على نزاعات أو مسائل حوكمة. ورددوا دعوة المديرية الإقليمية إلى توفير دعم دولي أكبر للاستجابات لحالات الطوارئ، وخاصة في منطقة الساحل وبوركينا فاسو والكاميرون.
- 81- وشكرت المديرية الإقليمية أعضاء المجلس على دعمهم وأحاطت علما بالنقاط التي أثيرت. وردا على تعليق من أحد الأعضاء، قالت إن إجراءات التشغيل الموحدة للمكتب الإقليمي بشأن استخدام المرافقة العسكرية تعمل كنموذج للمنظمة بأكملها.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

- 82- افتتحت المديرية الإقليمية عرضها بتحديث عن الوضع في هايتي، حيث أدى العنف الناجم عن العصابات المسلحة إلى زيادة عدم الاستقرار، وزيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة 42 في المائة، ونزوح 700 000 شخص، في حين أن عودة 48 000 مهاجر تم ترحيلهم من بلدان أخرى منذ أكتوبر/تشرين الأول تنقل كاهل نظم المساعدة ومبادرات إعادة الإدماج. ومنذ بداية عام 2024، ساعد البرنامج 1.6 مليون شخص بفضل قدرته اللوجستية ووصوله إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.
- 83- كما أدى النزاع إلى النزوح وزيادة انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى 13 مليون شخص في كولومبيا. وفي الوقت نفسه، تقامت آثار تغير المناخ في جميع بلدان المنطقة، مع تزايد شدة وتواتر حرائق الغابات والفيضانات والجفاف، ما ساهم في ارتفاع معدلات الهجرة. ويقدم البرنامج مساعدات غذائية ونقدية في أعقاب حالات الطوارئ المتعلقة بتغير المناخ ويعمل مع الحكومات والشركاء والمجتمعات المحلية، بما في ذلك تلك الخاصة بالشعوب الأصلية والمنحدرة من أصول أفريقية، لتعزيز القدرة الوطنية على الاستعداد للأحداث المتعلقة بتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود.
- 84- ويعمل البرنامج مع حكومات المنطقة على تعزيز سلاسل الإمداد والبرامج الاجتماعية الوطنية من خلال إضفاء الطابع المركزي على نظم المعلومات، والتخزين المسبق للأغذية، وإجراء تحليل للفجوات وتطوير العمليات الجمركية الطارئة. وناشدت المديرية الإقليمية تقديم التمويل بالسلف لهذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات الاستباقية، بما في ذلك شراء الأغذية في الوقت المناسب لخفض التكاليف.
- 85- وتمثل برامج الوجبات المدرسية جزءا رئيسيا من عمل البرنامج في المنطقة، حيث توفر تعاونا مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أغذية محلية مغذية للوجبات المدرسية. ويسر العمل المتزايد في تحالف الوجبات المدرسية من خلال المنتدى الإقليمي للتغذية المدرسية الذي أقيم في مدينة مكسيكو تبادل الخبرات والقدرات بين البلدان. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يعاني أكثر من 40 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وقد تمكن البرنامج من الوصول إلى 7.2 مليون شخص بشكل مباشر من خلال عملياته وإلى ملايين آخرين بشكل غير مباشر من خلال تعزيز القدرات القطرية.

- 86- وشملت الاستثمارات في التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة تدريب موظفي البرنامج وشركائه، ومبادرات طبية وأخرى متعلقة بالصحة العقلية، وتبادل الموظفين بين المكاتب القطرية، وحملات التوعية بالتنوع والإنصاف والتكامل لموظفي البرنامج. وواصلت المكاتب القطرية تنفيذ مشروع الضمان العالمي، حيث حققت كولومبيا وغواتيمالا وهايتي 76 في المائة من أهدافها للربع الثالث من العام.
- 87- وشكر أعضاء المجلس المديرية الإقليمية وموظفي البرنامج على عملهم في المنطقة، وسلطوا الضوء على أهمية تيسير وصول البرنامج إلى صناديق المناخ وغيرها من مصادر التمويل المبتكر. وعلى وجه الخصوص، رحبوا بعمل البرنامج في الاستجابة لأزمة المناخ ودعم المهاجرين واللاجئين. وطلب أحد أعضاء المجلس من البرنامج تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن المبادرات المناخية، ودعا اثنان زملاءهم إلى العمل مع الإدارة للتغلب على الحواجز التي تحول دون وصول البرنامج إلى التمويل المناخي.
- 88- وأشاد الكثير من أعضاء المجلس بالبرنامج لتكليف عملياته مع التحديات اللوجستية والأمنية في هايتي. وأشار أعضاء المجلس إلى أن عمليات البرنامج في هايتي أظهرت إمكانية الجمع بين الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ والدعم الأطول أجلا، وأكدوا على أهمية الحفاظ على موقف محايد وغير متحيز في هايتي والعمل مع الجهات المانحة والشركاء الآخرين وحكومة هايتي في تصميم الاستجابة الإنسانية وتنفيذها. وشجع أحد أعضاء المجلس البرنامج على زيادة استخدامه للتأمين ضد مخاطر الكوارث والتمويل لمواجهة مخاطر الكوارث في أمريكا الوسطى.
- 89- وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى جذب المزيد من الاهتمام الدولي للظروف السائدة في المنطقة، فدعوا الجهات المانحة إلى زيادة استثماراتها في عمليات البرنامج القطرية، وذكر اثنان منهم الآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب على اقتصاد بلديهما.
- 90- وشكرت المديرية الإقليمية أعضاء المجلس على دعمهم، وأحاطت علما بتعليقاتهم وقالت إن البرنامج يستكشف كيفية تكيف نظمه لتيسير الوصول إلى التمويل المناخي.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2024/EB.2/2 خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)

- 91- في معرض تقديمها للخطة، أشارت المديرية التنفيذية إلى أنها تعكس التعقيبات التي تم جمعها خلال المشاورات التي عقدت مع المجلس والمناقشات الثنائية. وقد مكّن النهج المتبع البرنامج من اعتماد ميزانية منقحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2024 وإجراء الاستعدادات لميزانية عام 2025، مما وضع المنظمة في موقع يسمح لها بالاستجابة للتحديات والفرص المقبلة ومواصلة تحقيق رسالتها الحيوية.
- 92- وعرض مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين العناصر المختلفة للخطة التي طُلب من المجلس الموافقة عليها.
- 93- ورحب أعضاء المجلس بالخطة وأقرّوا بجهود البرنامج للوفاء بولايته في ظل ظروف متزايدة الصعوبة. وأعرب عدد من المتحدثين عن تقديرهم للتركيز القوي على الاستجابة لحالات الطوارئ، على الرغم من أن أحدهم أكد على الحاجة إلى زيادة التركيز تدريجيا على بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع والفقر.
- 94- ولاحظ أعضاء المجلس بقلق أن المساهمات المتوقعة لعام 2025 تبلغ 8 مليارات دولار أمريكي، وبالتالي فهي أقل من نصف الاحتياجات المقدرة، وشجعوا البرنامج على تنويع قاعدة الجهات المانحة؛ وإعطاء الأولوية للشركاكات مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية؛ وإعداد سرديات ورسائل مقنعة لتسليط الضوء على الأثر الملموس لمساهمات الجهات المانحة. وتم حث البرنامج أيضا على تحليل مصادر النمو التي شهدتها تبرعات القطاع الخاص والحفاظ على الاتجاه الإيجابي من خلال توسيع الشراكات مع المؤسسات الخيرية والكيانات التابعة للقطاع الخاص، وتعزيز مناصاته الرقمية، والعمل مع الأسواق غير المستغلة، وتعزيز خيارات التبرع المبتكرة. وطلب عدد من الأعضاء تلقّي تحديثات بشأن أداء نموذج جمع التبرعات من الأفراد.

- 95- كما نُصح البرنامج بتسريع إدخال نظم الإنذار المبكر القوية وآليات التمويل القائمة على التنبؤات؛ وتصميم آليات تمويل مثل تمويل التصدي للمخاطر المناخية ومبادلات الديون للدول المنخفضة الدخل والهشة؛ وتقديم خطة لتوسيع نطاق العمل الاستباقي بشكل كبير؛ والحفاظ على التركيز القوي على المساعدات النقدية حيثما أمكن؛ والالتزام بشكل أكبر باتفاقات تبادل البيانات وتحسين ترتيبات التشغيل البيئي، بما في ذلك خارج كيانات الأمم المتحدة.
- 96- وقدمت الإدارة معلومات إضافية عن التمويل، حيث أُبلغت عن إحراز تقدم جيد في عدد من المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التمويل المقدم من الصناديق والجهات المانحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، كما تم استكشاف نهج جديدة مثل الأموال المقابلة والتمويل المشترك والتمويل المختلط كجزء من استراتيجية التمويل المبتكر. كما ينظر البرنامج في تجريب آليات تمويل للتصدي للمخاطر المناخية مثل سندات الكوارث - المستخدمة بالفعل في حالات الزلازل والأعاصير - لتطبيقها المحتمل على حالات الجفاف. ولكن، التمويل الرأسي أكثر صعوبة، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن نموذج التمويل الخاص بالبرنامج وتكاليف الدعم غير المباشرة الخاصة به تحول دون أن يكون شريكا تنافسيا لبعض صناديق المناخ.
- 97- وأكد أحد الأعضاء، في معرض متابعته لمسألة التمويل الرأسي، على أهمية تنويع التمويل ودعا البرنامج إلى إشراك المجلس بشكل غير رسمي لمناقشة كيف يمكن للأعضاء تقديم الدعم لتحقيق القدرة التنافسية التي يحتاج إليها البرنامج للوصول إلى التمويل المناخي.

2024/EB.2/3 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، ورد الإدارة عليه

- 98- قدم رئيس ديوان المحاسبة الفدرالي الألماني (Bundesrechnungshof)، المراجع الخارجي لحسابات البرنامج، تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها عمليات المراجعة الميدانية. ثم قدم رئيس شؤون المخاطر رد الإدارة وسلط الضوء على معدل إغلاق التوصيات السابقة التي ذكرها المراجع الخارجي والبالغ 77 في المائة كدليل على التزام البرنامج المستمر بالتنفيذ في الوقت المناسب. وسيواصل البرنامج رصد التوصيات المعلقة والإبلاغ عنها.
- 99- ورحب أعضاء المجلس بتقرير مراجع الحسابات الخارجي وأشاروا إلى رضاهم عن رد الإدارة. وأعرب عدد منهم عن تقديرهم الخاص لاهتمام مراجع الحسابات الخارجي بمتابعة توصيات المراجعة السابقة. وجرى حث البرنامج على تسريع تنفيذ التوصيات المعلقة وإبقاء المجلس التنفيذي على اطلاع في الوقت المناسب وبطريقة شفافة على حالة التنفيذ وأي تحديات قد تنشأ.
- 100- وأعرب أحد الأعضاء عن تقديره مشيرا إلى التزام الإدارة بتعزيز استخدام الوثائق الإجرائية والاستراتيجية عبر المكاتب القطرية بهدف تحسين العمليات على المستوى القطري بطريقة منسقة ومنهجية، ولكن دعا عضو آخر إلى أن يتم على الفور إجراء عملية لبناء قدرات الموظفين الميدانيين، مرتبطة بأداء المديرين القطريين.
- 101- وأعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم إزاء عدم وجود عمليات فحص عشوائية لما نسبته 94 في المائة من الشركاء المتعاونين. وسُئل البرنامج عن خطته لإنفاذ التوجيهات بشأن هذه المسألة ونُصح بإعطاء الأولوية لتدريب الشركاء المؤسسين على التوثيق والإبلاغ الماليين. وفي حين قال أحد الأعضاء إن المسألة أثارت أيضا شواغل إزاء مساءلة الشركاء والتوقعات في مجالات أخرى، مثل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فقد تم الاعتراف عموما بأن المسائل المتعلقة بالشركاء المتعاونين سُعالج من خلال مشروع الضمان العالمي.
- 102- ولاحظ أحد الأعضاء بقلق النتيجة التي تفيد بأن المكاتب الإقليمية لم تقم ببعثات رقابة إلى المكاتب القطرية في البيئات العالية المخاطر وانضم إلى الكثير من الأعضاء الآخرين لנاحية الترحيب بالتوصية بالتميز بوضوح بين أدوار الرقابة والدعم للمكاتب الإقليمية كجزء من إعادة التنظيم الجارية.
- 103- كما نُصح البرنامج بعقد اجتماعات متابعة فصلية مع المكاتب القطرية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات تقرير الرقابة والتصدي لأي تحديات، وتعزيز الاتصال والتواصل بين المكاتب وتبادل المعلومات بشأن التوصيات. كما شجع الأعضاء البرنامج على وضع خطة للانتقال من الاستشاريين إلى الموظفين الدائمين لضمان الاستمرارية والفعالية من حيث التكلفة، وإنشاء قاعدة بيانات للمعلومات من التقارير الموجزة، ربما حسب الموضوع، للإشارة إليها والاستفادة منها في إدارة المخاطر.

- 104- وشكر رئيس ديوان المحاسبة الفدرالي الألماني الأعضاء على تعليقاتهم مشدداً على أن مراجع الحسابات الخارجي يؤدي عمله بحيادية وموضوعية. وأوضح مدير المراجعة الخارجية للحسابات أنه من الوارد أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي بزيارة بعض المكاتب القطرية عدة مرات أثناء فترة ولايته الممتدة ست سنوات. وأضاف بأن المعلومات المتعلقة بنسبة التمويل الموجه من خلال الشركاء المتعاونين يجب أن تنعكس في الكشوف المالية وأنه يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز الدور الرقابي للمكاتب الإقليمية، بما في ذلك من خلال الاختصاصات الجديدة قيد الإعداد.
- 105- وأقرت الإدارة بأنه في حين أن عمليات الفحص العشوائي للشركاء المتعاونين جزء من التوجيهات الموجهة للمكاتب القطرية، إلا أنها لم تخضع للرصد الكامل. ولكن، من المقرر أن تصبح هذه الإجراءات تدبيراً رئيسياً للضمان بموجب إطار شامل لضمان إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، والذي سيعطي الأولوية أيضاً للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولدى البرنامج نظام راسخ لمتابعة تنفيذ توصيات الرقابة. وتسعى عملية إعادة التنظيم الجارية إلى تعزيز المساءلة والأداء بالنسبة إلى المديرين القطريين فضلاً عن تعزيز الرقابة.

مسائل أخرى

2024/EB.2/4 التقرير المؤقت الثاني للفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس التنفيذي

- 106- قدم رئيس الفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التقرير، الذي عرض ثمانى توصيات و19 توصية فرعية للموافقة عليها في مجالات تشمل ترشيد وثائق المجلس؛ وتحديث إطار صياغة السياسات والرقابة في البرنامج؛ ووثائق المساءلة؛ وإجراء الاجتماعات غير الرسمية؛ وعملية التشاور المبسطة بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وأدوار ومسؤوليات وأساليب عمل هيئة المكتب. وأنهى الفريق العامل استعراضه لجميع التوصيات الواردة في تقرير الخبيرة الاستشارية المستقلة وبدأ النظر في التوصيات الواردة من مبادرات الحوكمة الأخرى. وكان هدفه اختتام استعراضه وتقديم تقريره النهائي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2025.
- 107- وشكر عدد من أعضاء المجلس أعضاء الفريق العامل على عملهم الدؤوب، وأثنوا على البرنامج لآلياته السليمة بشأن الرقابة، ووصفوا استعراض الحوكمة بأنه فرصة لتحديد الفرص المتاحة أمام المجلس لكي يكون أكثر كفاءة وفعالية في توفير التوجه الاستراتيجي والرقابة للبرنامج. وأشاد أحد الأعضاء بالفريق العامل لإنجاز مهمته في وقت قياسي، في حين وصف آخر عمل الفريق بأنه مثال على الممارسات الجيدة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الخاص لتوصيات مثل انتخاب أعضاء هيئة المكتب في يناير/كانون الثاني واستخدام الأدوات الرقمية لتحسين عمليات التشاور. ونصح عضوان بالتحلي بالمرونة في تنفيذ التوصيات لضمان الفعالية.
- 108- وأعرب أحد الأعضاء عن خيبة أمله لأن استعراض الحوكمة لم يسفر عن تغيير جذري أكثر، مشيراً إلى إمكانية تقليل التركيز على المسائل الإجرائية في الجلسات الرسمية واستحداث حمل عمل أكثر قابلية للإدارة، وخاصة بالنسبة للوفود الصغيرة. ورحب باقتراح مراجع الحسابات الخارجي بإجراء استعراض أكثر تعمقا بدعم من خبراء الأمم المتحدة، مثل وحدة التفتيش المشتركة. وحذر متحدث آخر من مغبة تقليل الوقت المستغرق في تناول المسائل التشغيلية أثناء اجتماعات المجلس.
- 109- وطرح سؤال بشأن قيمة دراسة الفريق العامل للتقارير المقدمة من هيئات التي لا تربطها علاقة حوكمة بالبرنامج، مثل التقييم الأخير للبرنامج الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.
- 110- وشكر رئيس الفريق العامل أعضاء المجلس على تعليقاتهم. وفي ما يتعلق بالمعلومات التشغيلية، أوضح أن المجلس سيستمر في تلقي عروض الخطط الاستراتيجية القطرية في الجلسات الرسمية بما يتماشى مع الممارسة الحالية؛ وكان المقترح يتمثل في التوقف عن تقديم عروض إقليمية، وبدلاً من ذلك تغطية المسائل التشغيلية البارزة خلال كل عرض عالمي شفوي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل التشغيلية. وفي ما يتعلق بتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وافق الفريق العامل على أن توصياتها الواردة في التقرير ليست ذات صلة باستعراض الحوكمة.

المسائل التنظيمية والإجرائية

2024/EB.2/5 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2025-2026)

- 111- قدم أمين المجلس التنفيذي الوثيقة التي تبيّن تنفيذ التغييرات الموصى بها في التقرير المؤقت للاستعراض الجاري للحكومة: تمت إضافة أو تعديل فئات البنود المدرجة في برنامج العمل بما يتماشى مع أطر الحوكمة الخاصة بالمجلس؛ وتم خفض أنواع القرارات التي يتعين على المجلس اتخاذها من ثلاثة إلى اثنين وأدرجت الآن في فئتي "لاتخاذ قرار" و"للعلم"؛ ولم تعد البنود التي يمكن تناولها من دون عرض مخصص لها في دورة المجلس مدرجة. ودُكر الأمين المجلس بالإجراءات المتبعة لتقديم التحديثات أو الإضافات إلى برنامج العمل من خلال هيئة مكتب المجلس التنفيذي.
- 112- وبالنيابة عن قائمة انتخابية، تناولت إحدى عضوات المجلس الكلمة للتعبير عن تقديرها لبرنامج العمل. وأعربت عن أملها في أن تعالج سياسة إضفاء الطابع المحلي القادمة بعض الثغرات السياساتية في جهود البرنامج الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات والمنظمات المحلية، وتيسر إعطاء المنظمة الأولوية للشراكات المحلية.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية

2024/EB.2/6 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لأوكرانيا (2025-2027)

- 113- قال المدير القطري، في معرض تقديمه للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، إن 90 في المائة من المساعدات المقدمة بموجب الخطة كانت مخصصة للأشخاص الذين يعيشون بالقرب من خط المواجهة في النزاع. وقدم البرنامج مساعدات غذائية للأشخاص الضعفاء في المؤسسات والمسكن المجتمعية، وأضاف مبالغ إلى المعاشات التقاعدية لعدد 400 000 من المتقاعدين والأشخاص ذوي الإعاقة، وساهم في مبادرة مشتركة لإزالة الألغام مع منظمة الأغذية والزراعة. وأعطت الحكومة الأولوية لبرامج الوجبات المدرسية لدعم التعليم، ووفرت مبادرة الحبوب من أوكرانيا التي أطلقها الرئيس الغذاء لما مجموعه 11 مليون شخص في 14 بلدا. واشترى البرنامج 82 في المائة من مساعداته الغذائية لأوكرانيا محليا.
- 114- ورحب أعضاء المجلس بمزيج الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة من الاستجابة للأزمات والجهود الرامية إلى استعادة سبل كسب العيش وتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل، ما ساهم بشكل غير مباشر في الأمن الغذائي العالمي بالنظر إلى استمرار صادرات المنتجات الأوكرانية. وأشادوا بشعب وحكومة أوكرانيا على مبادرة الحبوب من أوكرانيا وشكروهم على استضافة مؤتمر القمة الإقليمي الأوروبي الأول لتحالف الوجبات المدرسية.
- 115- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتعاون الوثيق بين البرنامج والحكومة، وعزمه على تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية في النظام الغذائي الأوكراني استعدادا لتسليم المسؤولية عن تدخلاته. غير أن أحد أعضاء المجلس تساءل عما إذا كانت الحكومة تستطيع اكتساب القدرة المالية والتقنية الكافية لتوسيع نطاق برامجها بشأن الحماية الاجتماعية خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، نظرا لشدة النزاع. وأكد عدد من أعضاء المجلس على أهمية أن يظل البرنامج ضمن ولايته والبناء على أوجه التآزر والتكامل مع شركائه في الأمم المتحدة في عمله في مجالات مثل إزالة الألغام. وسأل أحد الأعضاء عن معايير العناية الواجبة والحماية المطبقة على شركاء البرنامج في الخطوط الأمامية.
- 116- وأشاد أعضاء المجلس بالاستجابة الإنسانية المنصفة والشاملة للبرنامج من أجل الأشخاص الضعفاء، بما في ذلك النساء والبنات والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإدماج مشروع الضمان العالمي في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة؛ والتركيز على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع عملياته ومشاركته مع الشركاء؛ وتصنيف بيانات الرصد حسب الجنس والعمر والإعاقة؛ واستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل لإلغاء ازدواجية في ما يتعلق بالمستفيدين.
- 117- وأثار عدد من أعضاء المجلس شواغل إزاء انتقال البرنامج في طريقة التحويل من المساعدات النقدية المتعددة الأغراض إلى النقد مقابل الغذاء. وشجعوا البرنامج على تسريع الانتقال مرة أخرى إلى المساعدات النقدية المتعددة الأغراض وأن يستند في قراراته بشأن طرائق التحويل إلى بيانات محدثة من تقييمات الاحتياجات، واتباع المبادئ التوجيهية لفريق العمل الإنساني

القطري، والتنسيق مع الوكالات الأخرى لتلبية الاحتياجات غير الغذائية، وضمان فهم الأشخاص المتضررين للأساس المنطقي لقرارات البرنامج في ما يتعلق باستهداف المستفيدين وطرائق المساعدة. وحيثما ثمة حاجة إلى مساعدة غذائية عينية، يجب تدبير مواردها محليا.

118- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء الهجمات الأخيرة على مراكز التوزيع التابعة للبرنامج، وكانت هناك دعوات لتوفير وصول إنساني آمن وبدون عوائق إلى جميع المستفيدين.

119- وردا على النقاط التي أثيرت، قالت الإدارة إن استخدام تحويلات النقد مقابل الغذاء جاء استجابة لزيادة التكاليف التي جعلت من المستحيل الحفاظ على مستويات الدعم المقررة؛ وإن العودة بشكل كامل إلى توزيعات النقد المتعددة الأغراض تتطلب تمويلا إضافيا لميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

120- وشكرت ممثلة أوكرانيا الجهات المانحة والبرنامج على دعمهم ولخصت بعض أعمال بلدها مع البرنامج وأهدافه المستقبلية.

قضايا السياسات

2024/EB.2/7 تحديث سياسة القدرة على الصمود

121- قدمت الإدارة السياسة المحدثة، التي تعرض رؤية البرنامج ونهجه البرامجي لتعزيز القدرة على الصمود، استنادا إلى المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية. وخضعت السياسة لعملية تشاورية مستفيضة، داخليا وخارجيا، بما في ذلك جولات متعددة من الاستعراض الداخلي والتبادلات مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما وشركاء الأمم المتحدة.

122- ورحب أعضاء المجلس بالسياسة وأشادوا بالبرنامج لعملية التشاور المكثفة وجودة المشروع النهائي الناتجة عنها. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم الخاص لنهج السياسة الذي يركز على الناس، بما في ذلك الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات والأشخاص المهمشين، والأهمية الممنوحة لمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام. كما أيد أعضاء المجلس الاستفادة من المشتريات المحلية والإقليمية؛ والتركيز على برامج التغذية؛ وتحسين سبل كسب العيش من خلال تعزيز رأس المال الطبيعي والمادي والمالي والبشري والاجتماعي؛ وتعزيز القدرات والنظم المحلية. وتحدث عضوان عن أهمية التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وطلبا الإشارة بشكل خاص إلى قيمة هذه الآلية في تعزيز تبادل المعرفة والتكنولوجيا والخبرة.

123- وفي ما يتعلق بتنفيذ السياسة، دعا بعض الأعضاء إلى اتباع نهج محدد السياق يقوم على مبادئ التكامل والميزة النسبية والشراكة والمساءلة. كما أكدوا على أهمية ربط العمل المتعلق بالقدرة على الصمود بالمساعدة الإنسانية والموازنة بينهما.

124- وتم حث البرنامج على الاستمرار في دعم المبادئ الإنسانية؛ وربط جهوده في مجال القدرة على الصمود بشكل هادف بالقدرات المحلية وقدرات الشركاء القائمة؛ وتوسيع شراكاته، ولا سيما مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، استنادا إلى المزايا النسبية لكل شريك؛ وتقديم المزيد من التوجيه بشأن إقامة شراكات مع الحكومات الوطنية من أجل تعزيز القدرة على الصمود؛ والاستفادة بشكل أفضل من دوره في تنظيم اجتماعات للجهات الفاعلة التشغيلية عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك لدعم إضفاء الطابع المحلي؛ ومواصلة التفكير في المجالات التي حقق فيها أكبر قيمة مضافة ووضع منهجية قوية لقياس كيف وأين نجحت جهوده في تقليص مساعداته الإنسانية بأقصى قدر من الفعالية؛ وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى القطري؛ وضمان أن تشمل خطط عمل القدرة على الصمود على استراتيجية خروج واضحة، وتحقيقا لهذه الغاية، ضمان إنشاء أصول ملموسة مدرة للدخل؛ وتقديم الدعم والتوجيه اللازمين للمكاتب القطرية؛ ومواصلة رصد وقياس وتقييم أثر أنشطته بشأن القدرة على الصمود على الأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش والتماكك الاجتماعي.

125- وطلب أحد الأعضاء مزيدا من التفاصيل عن كيفية إدارة البرنامج للطلبات المتزامنة على الاستجابة لحالات الطوارئ المنقذة للحياة والتدخلات الأطول أجلا لتعزيز القدرة على الصمود في بيئة تمويل مقيدة.

126- وردت الإدارة أنه نظرا لطبيعة عمل القدرة على الصمود الأطول أجلا، فمن المتوقع أن تجتذب موارد جديدة، من خلال البرنامج، ولكن أيضا من خلال الشراكات والآليات الأخرى. وقد أقر البرنامج بأن الشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المجتمعات المحلية وكيانات القطاع الخاص، تعتبر أساسية لاستدامة الإجراءات، وبالتالي تم ربط سياسة بناء القدرة على الصمود بسياسة إضفاء الطابع المحلي. كما أقرت المنظمة بأن التعلم والمشاركة، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من العناصر الأساسية وستعكس في خطة تنفيذ السياسة.

2024/EB.2/8 تحديث سياسة تغير المناخ

127- قدم مدير دائرة المناخ والقدرة على الصمود سياسة تغير المناخ المحدثة، والتي وضعت من خلال مشاورات مكثفة بما في ذلك مع الوكالتين الأخرين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وشركاء الأمم المتحدة والمجلس. وأوضحت السياسة مساهمة البرنامج في العمل المناخي الوطني والدولي وعززت - من خلال إطار شامل - مساهمات المنظمة في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها.

128- ورحب أعضاء المجلس بالسياسة المحدثة، وأيدوا تركيزها على الشراكات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المحلية، وعلى الوصول إلى المجتمعات المحلية المهمشة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وأعرب عن تقدير الروابط مع سياسات البرنامج بشأن الوجبات المدرسية، والقدرة على الصمود، والبيئة، والمساواة بين الجنسين، وإضفاء الطابع المحلي، شأنها شأن توضيح القيمة المضافة للبرنامج والميزة النسبية في العمل المناخي العالمي والوطني والمحلي وخاصة التزامه بالاستعداد للكوارث في شكل عمل استباقي. وأشار أيضا إلى دعم البرنامج لهدف التمويل المناخي العالمي وآليات التمويل الجديدة لضمان وصول التمويل إلى الأشخاص الأكثر ضعفا أمام آثار تغير المناخ.

129- وكان تنفيذ السياسة مصدر قلق رئيسيا، وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لخطة التنفيذ المحددة التكاليف التي قُدمت مع السياسة. وجرى حث البرنامج على تعزيز قدرات الموظفين وضمان تخصيص الموارد الكافية في خطة الإدارة والخطط الاستراتيجية القطرية بحسب الاقتضاء. ولاحظ الأعضاء الحاجة الملحة إلى تعبئة التمويل للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وحثوا البرنامج على الاستفادة من آليات التمويل المبتكر؛ ووضع استراتيجية، بدعم من المجلس، لتحسين قدرته على الوصول إلى التمويل المناخي؛ ووضع خطة للتوفيق بين السياسة والوضع التمويلي الصعب.

130- وأوصى عدد من الأعضاء أيضا بأن يعمل البرنامج على تحقيق أقصى أوجه التآزر مع تنفيذ السياسات الأخرى، وخاصة سياسة القدرة على الصمود؛ وتقديم تعقيبات منتظمة إلى المجلس بشأن الدروس المستفادة من التنفيذ؛ والتركيز على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وتعزيز شراكاته مع الوكالتين الأخرين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، وضمان أن يقيم شراكات مع أفضل الجهات الفاعلة مكانة؛ وتوسيع نطاق العمل الاستباقي وتعزيز قدرته على التصدي لمخاطر الكوارث؛ وإجراء المزيد من البرامج والتقييمات المشتركة والإبلاغ وعمليات التعلم؛ وإدراج شراكاته في تقاريره؛ والاستفادة من النهج الزراعي البيئي على نطاق واسع؛ وقياس مدى مساهمة جهوده المناخية في الحد من الاحتياجات من المساعدات الغذائية الإنسانية؛ وإدراج المعلومات عن المخاطر المناخية والضعف في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية ورصد أثر البرامج؛ وتبني وجهة نظر طويلة الأجل منذ البداية تتضمن استراتيجية خروج منسقة مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية؛ وإدراج تحدي تغير المناخ الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية في السياسة.

131- وطلب الأعضاء المزيد من المعلومات عن الطريقة التي يدعم بها البرنامج الحكومات في الوصول إلى التمويل المناخي، والجهود الرامية إلى تيسير وصول الأشخاص المتضررين بشكل مباشر إلى التمويل المناخي، وقدرة القوة العاملة على تنفيذ السياسة، وإمكانية إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية.

132- وردا على الأسئلة المتعلقة بالتمويل، أفادت الإدارة أن البرنامج يعمل على إصدار أول سند كوارث لجمع تمويل إضافي مسبق. ودعم البرنامج 31 حكومة في تعبئة 255 مليون دولار أمريكي من صناديق المناخ المتعددة الأطراف لتنفيذ الأولويات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، كما يدعم 27 حكومة أخرى في وضع مقترحات بقيمة 360 مليون دولار أمريكي. ويعتزم البرنامج العمل مع حكومة البرازيل، التي تتولى رئاسة الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

المناخ، لتبادل دراسات الحالة المتعلقة بالعمل المناخي، بما في ذلك في الأماكن الأكثر هشاشة وتضررا من النزاعات. كما رحبت الإدارة باحتمال العمل مع المجلس بشأن الطريقة التي يمكن أن يعدل بها البرنامج نظمه لدعم المجتمعات المحلية والحكومات في الخطوط الأمامية بشكل أفضل في الوصول إلى صناديق المناخ، بما في ذلك صندوق التصدي للخسائر والأضرار. وفي ما يتعلق بمسألة قدرة القوة العاملة، تعترم المنظمة النظر في أشكال التعاقد الخاصة بها لضمان ملاءمتها للغرض.

2024/EB.2/9 تحديث سياسة الوجبات المدرسية

133- في عرضها، سلطت مديرة دائرة الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية الضوء على الجوانب الرئيسية للسياسة المحدثة، بما في ذلك نهج البرنامج في دعم برامج الوجبات المدرسية التي تقودها الحكومات والمملوكة وطنيا والمعتمدة على الذات والممولة ذاتيا؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على تحالف الوجبات المدرسية، الذي يعمل البرنامج كأمانة له؛ والجهود المبذولة لتبسيط نهج للنظم الغذائية إزاء الوجبات المدرسية؛ والتركيز بشكل أكبر على الوجبات المدرسية في البيئات الهشة؛ وتوضيح الروابط بين الوجبات المدرسية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ونهج أكثر دقة إزاء الشراكات؛ ودمج الوجبات المدرسية في مناهج التعليم المستدامة.

134- ورحب أعضاء المجلس بأهداف السياسة المحدثة ومستوى طموحها وأعربوا عن دعمهم الخاص للتركيز على تحويل النظم الغذائية والعمل المناخي؛ وإشراك النساء والشباب والشعوب الأصلية؛ والابتكار، بما في ذلك آليات التمويل المبتكر؛ وخطط الرصد والتقييم؛ وتصنيف البيانات بحسب الجنس والعمر والإعاقة. وتم تسليط الضوء على استمرار تعزيز شراكاته وتعبئة الجهات المانحة غير التقليدية باعتبارهما أدوات أساسية في تنفيذ السياسة المحدثة.

135- وكان هناك تقدير واسع لنمو تحالف الوجبات المدرسية ودور البرنامج كأمانة. وأشاد الكثير من المتحدثين بالتحول المستمر للبرنامج نحو الدور التمكيني، على الرغم من أن أحدهم حذر البرنامج لناحية الحاجة إلى ضمان القدرة الكافية لتلبية الطلب على بناء القدرات في ما يتعلق بالوجبات المدرسية. ورأى عضو آخر إمكانية لأن يؤدي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دورا أكبر في مجال بناء القدرات.

136- ودعا الأعضاء إلى اتباع نهج واضح إزاء عمليات الوجبات المدرسية في السياقات الإنسانية، بما في ذلك مراعاة ظروف النزاع. وتحدث عدد من الأعضاء عن أهمية وضع خطط واقعية لتسليم برامج الوجبات المدرسية إلى الملكية الوطنية لضمان الاستدامة. وحث عضو آخر البرنامج على اتخاذ قرارات خاصة بكل بلد بدلا من استخدام نهج شمولي لنقل العمليات البرمجية.

137- وجرى تشجيع البرنامج على إعطاء الأولوية لبرامج الوجبات المدرسية في البلدان المنخفضة الدخل؛ وزيادة الاهتمام بحماية الأطفال في سياق الوجبات المدرسية؛ والتركيز على جودة الأغذية بدلا من محتوى الوجبات من السعرات الحرارية؛ واستكشاف الفوائد المتعددة القطاعات المحتملة مثل إدراج مبادرات المياه والصرف الصحي والنظافة؛ وتحليل إمكانات برامج الوجبات المدرسية لزيادة فرص العمل. وطلبت المزيد من المعلومات عن الاستهداف والإبلاغ والاستدامة والرصد فضلا عن الطريقة التي سيضمن بها البرنامج المساواة أمام الأشخاص المتضررين، نظرا لأن آليات التعقيبات التقليدية غير مناسبة للأطفال إلى حد كبير.

138- وشكرت المديرة أعضاء المجلس على تعليقاتهم ودعمهم، وقالت إن البرنامج يعمل على تعزيز طرائق الاستهداف للوجبات المدرسية، مع التركيز على البيئات الهشة في البلدان المنخفضة الدخل. وفي ما يتعلق بالاستدامة، انتقلت حوالي 50 حكومة بالفعل إلى برامج تديرها جهات وطنية، ويعاين البرنامج الدروس المستفادة في هذا المجال. وفي ما يتعلق بالإبلاغ، سيتلقى المجلس معلومات في تقرير الأداء السنوي وتقرير حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم. واقترحت إجراء مناقشات ثنائية بشأن المسائل الأخرى التي أثيرت.

تحديث عن تنفيذ سياسة البرنامج بشأن النقد

- 139- قالت رئيسة دائرة ضمان التنفيذ، في عرضها، إن البرنامج حسن قدرته على إرسال الأموال إلى الناس بسرعة وأحرز تقدماً جيداً في إصدار التوجيهات وتحسين الضمان وتبسيط سيرورة الأعمال وتوفير الدعم الإضافي السريع في حالات الطوارئ. وأشارت إلى أن المزيد من العمليات تتبع نهجاً يعطي الأولوية لتفضيلات الناس بشأن كيفية رغبتهم في تلقي أموالهم. كما أدى تنفيذ سياسة النقد إلى إرسال المزيد من الأموال مباشرة إلى حسابات النساء.
- 140- وأقر أعضاء المجلس بالنمو الكبير في استخدام البرنامج للتحويلات القائمة على النقد؛ ودوره القيادي في هذا المجال؛ وكيف ينقل قدرات المساعدة النقدية إلى الحكومات، بما في ذلك من خلال وضع الأدوات والتوجيهات. ومع ذلك، رأى أحد الأعضاء وجود فرصة لتقديم توجيهات أكثر سياقية، مترجمة إلى اللغات المحلية ومصحوبة بتدريب كاف. وفي ما يتعلق بالعمليات في أوكرانيا، سعى أحد الأعضاء إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن القرار بوقف المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، مضيفاً أن النهج المختار أدى إلى زيادة تجزؤ المعونة وخفض المساءلة أمام المتضررين.
- 141- وأشاد الأعضاء بالبرنامج لإدماجه المنظور الجنساني والشمول في تنفيذ السياسات. وحث عدد منهم البرنامج على ضمان أن يكون اختيار المساعدات النقدية المتعددة الأغراض أو المساعدات النقدية مقابل الأغذية قائماً بشكل دائم على تقييم الاحتياجات وتفضيلات المستفيدين. كما تم تشجيع البرنامج على التركيز على حماية البيانات في سياق التحويلات النقدية وضمان ارتباط قيم التحويلات دائماً بسلة قائمة على مؤشر.
- 142- ودعا عدد من الأعضاء الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها للتصدي للقيود المستمرة على الموارد مما يهدد تنفيذ السياسات. كما أعربوا عن شواغل إزاء أثر حل شعبة التحويلات القائمة على النقد خلال عملية إعادة هيكلة مقر البرنامج وإعادة تخصيص مسارات العمل إلى شعب أخرى. وشدد عضوان على أهمية التنسيق ومستويات التوظيف والخبرة الكافية، وخاصة داخل المنظمة.
- 143- ولاحظ أحد الأعضاء أن انخفاض التمويل أدى إلى عدم إعطاء الأولوية لتوليد الأدلة، فحث البرنامج على مواصلة قياس مؤشرات الحاصل والإبلاغ عنها. ورحب عدد من الأعضاء بجهود البرنامج لتعزيز تعاونه مع شركاء المجموعة الاستشارية العالمية المعنية بالنقد بشأن وضع مؤشرات الأداء المتعلقة بتنسيق النقد. واقترح أحد الأعضاء إنشاء مجموعة من الأصدقاء معنية بالنقد.
- 144- وشكرت رئيسة دائرة ضمان التنفيذ أعضاء المجلس على تعليقاتهم ودعمهم. وأوضحت أن جميع العمليات النقدية تتطوي على تقييمات مفصلة لتحديد وتخفيف مخاطر الخصوصية والحماية. وأشارت إلى أن البرنامج احتفظ بخبرته الداخلية في مجال التحويلات النقدية بعد إعادة الهيكلة. وكان اختيار النقد المتعدد الأغراض أو النقد مقابل الأغذية مرتبطاً بالسياق - في ما يتعلق بالنقد في أوكرانيا على وجه التحديد، إذا انتقل البرنامج إلى نهج نقدي متعدد الأغراض، فإن التكاليف ستزيد بمقدار 2.2 مليار دولار أمريكي. ويتم توفير ضمانات بشأن التحويلات النقدية طوال عملية التحويل. وأدرج العمل المتعلق بالمنظور الجنساني والحماية والشمول في إطار النتائج المؤسسية، وهناك مؤشرات واضحة بشأن كيفية استهداف المكاتب القطرية للنساء في التحويلات النقدية لتخفيف المخاطر المحددة. كما يعمل البرنامج على ضمان قيام مقدمي الخدمات المالية والهيئات التنظيمية في البلدان بوضع التدابير اللازمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في سياق العمليات النقدية.

2024/EB.2/10 إطار النتائج المؤسسية المنقح للبرنامج (2022-2025)

- 145- قدمت الإدارة إطار النتائج المؤسسية المنقح الذي يتضمن 40 مؤشراً جديداً بالإضافة إلى تلك الموجودة أساساً في إطار النتائج المؤسسية الموافق عليه في عام 2022، ليصل المجموع إلى 191 مؤشراً. وبعد عامين على الاختبار التجريبي، أُدمجت المؤشرات الجديدة في مجموعة المؤشرات والتوجيه المؤسسي وأصبحت متاحة للجمهور. وأشارت الإدارة إلى أن المشاورات جارية مع أصحاب المصلحة داخل البرنامج بهدف موازنة جميع المؤشرات في إطار النتائج المؤسسية مع الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يجري وضعها حالياً لتقدمها في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2025.

146- ورحب أعضاء المجلس بإطار النتائج المؤسسية المنفتح، مؤكداً أنه يعكس التزام البرنامج بالشفافية والمساءلة. وعلى وجه الخصوص، أعربوا عن ارتياحهم لإدراج مؤشرات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومراعاة ظروف النزاع، وإدماج منظور الإعاقة، والحماية، والمساءلة، ونسبة التمويل المخصص للمستجيبين المحليين والوطنيين. وشجعوا البرنامج على تحديد ما يستلزمه تتبع هذا المؤشر الأخير وكيف سيتم دمج المؤشر في سياسة إضفاء الطابع المحلي، وتتبع نسبة النساء العاملات بعقود عمل قصيرة الأجل وكذلك عقود عمل محددة الأجل.

147- ورحب أعضاء المجلس بالتزام البرنامج بتصنيف البيانات حسب العمر والجنس والإعاقة وغير ذلك من الخصائص، ما ييسر تحديد واستهداف مجموعات السكان الضعيفة وتعديل البرامج لتلبية احتياجات محددة، وأكدوا على أهمية تحديد نهج واضح لتصنيف البيانات وتحليلها كجزء من تخطيط البرامج وتنفيذها. كما أوصوا باستخدام بيانات استهلاك الأغذية الواردة من الاستقصاءات الوطنية للأسر في تحليل انتشار نقص التغذية، وجمع البيانات ومشاركتها علناً مع مراعاة حماية المعلومات السرية على النحو الواجب. وتطلّعوا إلى رؤية نتائج استعراض منتصف المدة لإطار النتائج المؤسسية الذي سيُرشد وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة.

148- وبعد أن أحاطت الإدارة علماً بالتعليقات التي أدلى بها، جددت التزامها بعرض إطار جديد للنتائج المؤسسية إلى جانب الخطة الاستراتيجية الجديدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

تقارير التقييم

2024/EB.2/11 تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)، ورد الإدارة عليه

149- قدمت مديرة التقييم النتائج الرئيسية للتقييم، التي خلصت إلى أن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وثيقة الصلة بطموحات البرنامج كوكالة إنسانية ملتزمة أيضاً ببناء القدرة على الصمود والتصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد بدأت الإدارة في تنفيذ توصيات التقييم ووافقت تماماً على 11 من التوصيات الفرعية البالغ عددها 13 توصية.

150- ورحب أعضاء المجلس بالتقييم ورد الإدارة عليه، اللذين وفرا نقطة انطلاق جيدة لتصميم الخطة الاستراتيجية التالية. وعلى وجه الخصوص، أعرب الأعضاء عن تقديرهم لنتائج التقييم في ما يتعلق بالتقدم الذي أحرزه البرنامج نحو برمجة أكثر تكاملاً؛ وتنويع مصادر التمويل؛ وتحديد الأولويات والتخطيط في ما يتعلق باستخدام الموارد، واستهداف الأشخاص الأكثر ضعفاً؛ والدور المتنامي للبرنامج كمقدم للخدمات لشركائه.

151- وبما يعكس التوصيات المنبثقة عن التقييم، أكد أعضاء المجلس على الحاجة إلى تحديد رؤية البرنامج على المدى الطويل وأولوياته والمجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية بشكل أكثر وضوحاً، بما في ذلك في ما يتصل بخطة لتغيير الحياة ودوره في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. كما ينبغي أن يواصل البرنامج تبسيط نظمه وعملياته الداخلية، وتوضيح أدوار المقر والمكاتب الإقليمية في دعم المكاتب القطرية، وضمان امتلاك الموظفين للقدرات اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة.

152- وحث أعضاء المجلس الإدارة على تكثيف جهودها الرامية إلى تحسين جودة التمويل، بما في ذلك من خلال العمل مع الدول الأعضاء، ومواءمة الخطة الاستراتيجية الجديدة بشكل أوثق مع التنبؤات الواقعية للتمويل المقدم من الجهات المانحة. ودعوا شركاء التمويل إلى توفير موارد أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ، ودعوا البرنامج إلى تعزيز شراكاته، بما في ذلك من خلال نهج مبتكرة تركز على المشاركة الاستراتيجية فضلاً عن السعي إلى الحصول على التمويل.

153- ورحب أعضاء المجلس بتركيز البرنامج المتزايد على المسائل الشاملة، وأكدوا على أهمية وضع ميزانية لهذا العمل واستحداث سبل لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأولويات الشاملة. واقترح أحد الأعضاء إدراج إضفاء الطابع المحلي كمسألة شاملة في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأكد عدد من أعضاء المجلس على دعوات التقييم لزيادة الجمع الاستراتيجي للأدلة لاستخدامها في صنع القرار، وتحسين نشر المعلومات، بما في ذلك داخليا وللمجتمعات المحلية المتضررة.

154- ويتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي معلومات أكثر وضوحاً عن المزايا النسبية للبرنامج في خطة تغيير الحياة، والتي ستقدم في ورقة بيضاء في فبراير/شباط 2025.

155- وردا على تعليقات أعضاء المجلس، أوضحت مديرة التقييم أن النطاق الواسع للتقييم يعني أن نتائجه تشير فقط إلى الوضع العام؛ ولا تنطبق أوجه القصور والإنجازات المذكورة بالضرورة على جميع الحالات التي تمت تغطيتها. وتوفر تقييمات أخرى - تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية والأثر والسياسات، وما إلى ذلك - مزيداً من التفاصيل عن جوانب مثل مسائل المنظور الجنساني وإدماج منظور الإعاقة.

156- وقدمت الإدارة الخطوط العريضة للبحوث والأعمال الأخرى المضطلع بها استعداداً لوضع الخطة الاستراتيجية الجديدة طوال عام 2025. وستشمل العملية مشاورات واسعة مع المجلس، والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، وكيانات القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والأشخاص الذين يخدمهم البرنامج.

2024/EB.2/12 تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع البرنامج، ورد الإدارة عليه

157- قدمت مديرة التقييم التقرير التجميعي، الذي استند إلى 47 تقييماً أجري بين عامي 2020 و2023. وبشكل عام، أظهر التقرير التجميعي أن الشركاء المتعاونين أدوا دوراً أساسياً في السماح للبرنامج بالوفاء بولايته، على الرغم من أن البرنامج لم يستفد بشكل كامل من خبراتهم. وقد جلب الشركاء المتعاونون أصولاً قيمة مثل المعرفة المحلية والخبرة التقنية، ولكن لا تزال هناك فجوات في القدرات، وتفاقت في بعض الأحيان بسبب دوران الموظفين. وخلصت التقييمات إلى أن التأخيرات الإدارية والعقود المتعددة في المناطق الجغرافية نفسها أدت إلى أوجه قصور في الكفاءة. وشملت الأفكار المستتيرة الأخرى أن استخدام الاتفاقات الميدانية الطويلة الأجل عزز جودة الشراكات؛ وأن أنشطة تعزيز القدرات التي يقوم بها البرنامج تلبى إلى حد كبير احتياجات الشركاء، على الرغم من الافتقار إلى نهج استراتيجي؛ وأن العلاقات مع الشركاء المتعاونين أصبحت أكثر شفافية وإنصافاً ومفيدة للطرفين.

158- وقدمت رئيسة دائرة ضمان التنفيذ رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك خارطة طريق مدتها عامان لتيسير وتبسيط وتعزيز إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، تغطي جوانب مثل الرقمنة والتمويل المستدام.

159- وأقر أعضاء المجلس بالدور الحاسم للشركاء المتعاونين في عمليات البرنامج وفي توفير حلول مستدامة مصممة لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع. وحث أحد الأعضاء البرنامج على استخدام نتائج التقييم لإرشاد وضع سياسة إضفاء الطابع المحلي. وشجع آخرون البرنامج على مواصلة دعم بناء القدرات للشركاء المتعاونين، وخاصة في مجالات الإدارة المالية، والامتثال للمعايير الإنسانية، والشفافية، وشمول الاعتبارات الجنسانية، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسين.

160- وفي حين رأى أحد الأعضاء أن علاقات البرنامج مع الشركاء المتعاونين تتسم بتعاون متزايد، فقد رأى عضو آخر أن شراكات كثيرة لا تزال قائمة أساساً على المعاملات. وجرى الإعراب عن دعم للتوصية بإبرام المزيد من العقود المتعددة السنوات بهدف تحسين جودة الشراكات.

161- وأشار أحد الأعضاء إلى أن التقرير التجميعي يفتقر إلى معلومات عن إدارة المخاطر وآليات الامتثال والرقابة، وقال عدد من الأعضاء إنه من الأهمية بمكان أن يعزز البرنامج إطاره لرصد وتقييم امتثال الشركاء المتعاونين، باستخدام مؤشرات واضحة وآليات رصد فعالة ومراجعات منتظمة واستعراضات دورية للأداء. وأعرب أحد الأعضاء عن تقديره للخطة الرامية إلى تعزيز عمليات الفحص العشوائي، ورحب اثنان بالجهود الجارية لوضع التوجيهات والسياسات للكيانات الحكومية الشريكة المتعانة.

162- وأيد عضوان الخطة الرامية إلى استخدام أدوات إدارة البيانات بشكل أكثر فعالية من أجل دعم تبادل البيانات بشكل شفاف وتحسين تقييم الاحتياجات وإدارة المخاطر ورصد نتائج البرامج وأنشطة بناء القدرات. وأكد آخرون على أهمية إدارة المخاطر، وخاصة في ما يتعلق بحماية البيانات أو الاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي، وطلب أحدهم المزيد من المعلومات بشأن نهج البرنامج.

163- وشكرت مديرة التقييم أعضاء المجلس على تعليقاتهم ودعمهم، وأشارت إلى أن الامتثال لآليات الرقابة هو عادة موضع تركيز عمليات المراجعة لا التقييمات. وأخذت الإدارة علماً بطلب مشاركة خارطة الطريق التي تمتد لعامين في شكل وثيقة مع المجلس. وقد صدرت مؤخرا توجيهات بشأن العمل مع الحكومات كشركاء متعاونين.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2024/EB.2/13 الخطة الاستراتيجية القطرية لكولومبيا (2025-2028)، بما في ذلك النتائج والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم - البند 6 ج (1)

164- أكدت مديرة التقييم، في معرض تقديمها لنتائج التقييم، أن الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة لكولومبيا كانت قائمة على الأدلة وذات صلة، على الرغم من أن استجابة البرنامج لفرص التمويل الجديدة وطلبات الحكومة أثقلتها بالأعباء عبر المجالات المواضيعية والمناطق الجغرافية. واستكمل البرنامج استجابة الحكومة للأزمات الإنسانية المتعددة ووصل بنجاح إلى المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. كما تحققت نتائج في مجالات التماسك الاجتماعي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، ولكن ليس على المستوى الوطني. وحدد التقييم إمكانيات للتحسين في مجالات مثل الإطار المفاهيمي والاستراتيجي للخطة الاستراتيجية القطرية؛ وتعزيز القدرات وتقديم الخدمات؛ وتوليد الأدلة وإضفاء الطابع المنهجي على الدروس المستفادة؛ وإدارة المشروعات. وأشار التقييم كذلك إلى أن التخطيط المتوسط والطويل الأجل - الذي يعتبر أساسياً لتعزيز القدرة على الصمود - قد أعاقه التمويل المخصص بشكل كبير والمنح القصيرة وتفضيل الجهات المانحة لبعض المناطق الجغرافية والمجالات المواضيعية.

165- ورحب المدير القطري بالتقييم، وقدم الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، التي استجابت للتوصيات وجسدت الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال الخطة، سعى البرنامج إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي والمساهمة في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. وكان التزام الحكومة الكولومبية بعمل البرنامج واضحاً، ولا سيما في توفيرها لقرابة 40 في المائة من ميزانية المنظمة لعام 2024. وكان التجزؤ مشكلة في كولومبيا، وليس فقط للبرنامج، وأعطى فريق الأمم المتحدة القطري الأولوية لثلاثة من المقاطعات البالغ عددها 32 مقاطعة للعمليات، وكان البرنامج المنسق الرئيسي لجهود الأمم المتحدة في لاغواخيرا. وفي الوقت نفسه، أعاد المكتب القطري هيكلته قوته العاملة، وخفض طبقات التسلسل الهرمي وزاد نسبة الموظفين الوطنيين، وكان على المسار الصحيح لتنفيذ تدابير الضمان لتحسين المساءلة والحد من المخاطر.

166- ودعم أعضاء المجلس الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، ورحبوا بالتركيز على الاستهداف القائم على الأدلة وتقديم المساعدة للفئات الأكثر ضعفاً - بما في ذلك النساء والشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية - في المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لبرامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية المراعية للتغذية؛ والتكيف مع تغير المناخ وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود؛ ونظم الأغذية القادرة على الصمود؛ والشمول الاجتماعي والاقتصادي واستعادة سبل كسب العيش؛ وإدارة المخاطر؛ وبناء القدرات؛ وتنويع تمويل الجهات المانحة للأنشطة في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وإعادة تنظيم هيكل البرنامج.

167- ولاحظ الأعضاء الشراكة القوية مع الحكومة، وحث أحد الأعضاء البرنامج على تعزيز العمل مع الحكومات المحلية. وقال أحد المتحدثين إنه من المهم عدم تغيير السلطات أو استبدالها، مؤكداً على أهمية الاستراتيجيات السليمة لتسليم المسؤولية. وشجع عضو آخر البرنامج على ضمان أن يقابل النمو في العمليات الاهتمام الكافي بنظم الرقابة وتدابير الرقابة الداخلية.

168- وحث الأعضاء البرنامج على إيلاء المزيد من الاهتمام لتحليل ديناميات النزاع واستخدام النهج المراعية للنزاع؛ وأثر ارتفاع تكاليف الأغذية على الأمن الغذائي؛ وأثر إزالة الغابات على القدرة على الصمود والأمن الغذائي؛ والتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها؛ والدروس المستفادة في سياقات مماثلة؛ وإضفاء الطابع المحلي، بما في ذلك الإدماج المنهجي للمجتمعات المحلية والسلطات المحلية في عمليات صنع القرار والملكية المحلية في برنامج الوجبات المدرسية.

169- وشكر المدير القطري الأعضاء على تعليقاتهم، وأكد على أهمية العمل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للنهوض بالسلام، ووصف تعاون البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد. وفي ما يتعلق بالضمان، يسعى البرنامج إلى تحسين نظمه بشأن البيانات وتعزيز آليات التعقيبات المجتمعية. ويعمل على تحسين إضفاء الطابع المحلي في المناطق حيث

الإنتاج المحلي غير كاف لتلبية احتياجات المشتريات في البرنامج. وثمة فرص لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية في البلد، ويتعاون البرنامج أيضا مع وكالات أخرى لاستخدام البنية التحتية القائمة على النحو الأمثل لتسهيل استجابة الحكومة بسرعة لحالات الطوارئ.

170- وعقب موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية، شكر نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في كولومبيا البرنامج لكونه شريكا لا يقدر بثمن في الأوقات الحرجة، وأعرب عن تقديره الخاص لقدرة البرنامج على التكيف بسرعة مع الديناميات المتغيرة.

2024/EB.2/14 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكوبا (2021-2024)، ورد الإدارة عليه

171- قامت مديرة التقييم بعرض التقييم، الذي خلص إلى أن البرنامج استفاد من مزاياه النسبية لتعزيز القدرات الوطنية في إدارة المخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ والأمن الغذائي والتغذوي في كوبا. وشملت مجالات التحسين الحاجة إلى تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز الدعوة مع حكومة كوبا من أجل تخطي المسائل الحرجة، والاستثمار في الاتصالات وإدارة المعرفة، وإعطاء الأولوية لأنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية.

172- ورحب المدير القطري برؤى فريق التقييم وعرض الإجراءات الجاري اتخاذها لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم.

173- وشكر أعضاء المجلس موظفي البرنامج على تفانيهم في إنقاذ الأرواح والحد من الفقر والعمل مع شعب كوبا، بما في ذلك في الاستجابة بسرعة للأزمات العديدة المتعلقة بالمناخ التي ضربت البلد. ورحبوا بنتائج التقييم في ما يتعلق بتعميم البرنامج لمسائل المنظور الجنساني وغيرها من المسائل الشاملة في تدخلاته؛ والتجهيز المسبق لمخزونات الأغذية لاستخدامها في حالات الطوارئ المفاجئة؛ وتعزيز نظم الأغذية المحلية، التي أدت إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الشمول الاجتماعي والقدرة على الصمود للأشخاص الضعفاء؛ والمساهمة في زيادة المعرفة بالتغذية والأنماط الغذائية الصحية. وقدمت الخطة الاستراتيجية القطرية مزيجا جيدا من المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي، ما جعل البرنامج شريكا فعالا في فريق الأمم المتحدة القطري.

174- ولاحظ أعضاء المجلس أن شبكة البرنامج من الشركاء المحليين الجديرين بالثقة مكنته من توصيل الأغذية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وحثوا البرنامج على توسيع نطاق شراكاته مع المنظمات غير الحكومية في كوبا. كما شجع الأعضاء البرنامج على زيادة تعاونه مع الشركاء في الاستخدام الأمثل لنظم جمع البيانات وتحليلها والحفاظ على تركيزه على تمكين النساء والبنات بهدف تحقيق تغيير تحويلي.

175- وردا على سؤال أحد أعضاء المجلس بشأن تنسيق البرنامج مع الوكالتين الأخرين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، قالت مديرة التقييم إن التقييم خلص إلى وجود شراكات قوية مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجالات إدارة المخاطر والتغذية والاستجابة لحالات الطوارئ وسلاسل القيمة الزراعية.

176- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على تعليقاتهم وقدم أمثلة على بعض أعمال البرنامج مع شركائه في كوبا.

تقارير التقييم (متابعة)

2024/EB.2/15 تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج الطارئة للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا (2018-2023)، ورد الإدارة عليه

177- قامت مديرة التقييم بتقديم التقييم، الذي خلص إلى أن البرنامج استجاب بسرعة للظروف المتغيرة وساعد في تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ على المستوى الوطني والقدرة على الاستجابة لها ونظم الحماية الاجتماعية. غير أنه وعلى الرغم من التنفيذ الفعال، لم يتمكن البرنامج إلا من تقديم مساهمات محدودة في الأمن الغذائي للسكان المتضررين من حالات الطوارئ، وذلك بسبب خفض الحصص الغذائية، وقيود الوصول، وتدهور وضع الأمن الغذائي. ورحبت الإدارة بالتقييم وبدأت في تنفيذ توصياته الست.

- 178- وأشاد أعضاء المجلس بالنهج المتعدد البلدان للتقييم وتركيزه المزوج على الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود؛ وأوصى عدد من الأعضاء بتكرار النهج في مناطق أخرى. ورحبوا بنتائج التقييم في ما يتعلق بدعم البرنامج للاجئين والنازحين داخليا العائدين؛ والتركيز على المسائل الجنسانية وإشراك الشباب والأقليات في التدخلات؛ وتعزيز القدرات المحلية والقدرة على الصمود؛ وتنويع النهج وفقا للاحتياجات المتغيرة. وسأل أحد الأعضاء عن أوجه التشابه بين هذه النتائج وتلك التي توصل إليها تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.
- 179- ووافق أعضاء المجلس على توصيات التقييم، وأكدوا على أهمية توضيح نظم البرنامج لإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفا وتحقيق التوازن بين عدد الأشخاص الذين تتم مساعدتهم والقيمة الغذائية للمساعدة المقدمة؛ وضمان الالتزام بالمبادئ الإنسانية، وخاصة عند التفاوض على وصول المساعدات الإنسانية والعمل مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية. وأوصى أحد أعضاء المجلس بتعزيز قدرة المكاتب القطرية على القيام بهذا العمل؛ وأوصى عضو آخر بوضع بروتوكولات داخلية للعمل في الحالات الصعبة.
- 180- وكانت هناك دعوات لأن يعزز البرنامج جمعه للبيانات وتحليلها واستخدامها؛ ومواصلة استكشاف أوجه التآزر والتكامل بين الاستجابة لحالات الطوارئ وتدخلات القدرة على الصمود، بما يتماشى مع نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وتحسين تصميم وتنفيذ دعم التعافي وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال الابتكار والعمل بشكل أكبر مع المجتمعات المحلية؛ وتعزيز القدرة على العمل الاستباقي والإدارة الاستباقية للمخاطر؛ ووضع استراتيجيات عالمية وإقليمية للبحوث وإدارة الموارد وتبادل أفضل الممارسات.
- 181- وشدد أعضاء المجلس، في إطار تأكيدهم على نقاط أثرت في مناقشات سابقة، على أهمية تعزيز النهج المتبعة إزاء المسائل الجنسانية والمسائل الشاملة الأخرى، والشراكات وإضفاء الطابع المحلي.
- 182- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم. وقالت مديرة التقييم إن هذا التقييم وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية تناولا فترات زمنية ووحدات تحليل مختلفة، إلا أنهما توصلتا إلى استنتاجات مماثلة في ما يتعلق بالمسائل النظامية، مثل اعتماد البرنامج على التمويل المخصص القصير الأجل، وأهمية الشراكات، والحاجة إلى صنع قرارات قائمة على الأدلة.
- 183- وأبرزت مساعدة المديرة التنفيذية لإدارة العمليات البرمجية أهمية ربط برامج القدرة على الصمود المتكاملة للبرنامج بنظم الحماية الاجتماعية الوطنية، وأكدت على كيف يمكن لإضفاء الطابع المحلي أن يساعد البرنامج في التغلب على قيود الوصول.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2024/EB.2/16 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لمالي (2020-2024)، ورد الإدارة عليه

- 184- قامت مديرة التقييم بتقديم التقييم، الذي خلص إلى أن البرنامج كان شريكا رئيسيا لحكومة مالي والمجتمع الإنساني طوال الفترة المشمولة بالتقييم. ورحبت الإدارة بالتقييم باعتباره فرصة للتعلم وبدأت في تنفيذ توصياته الخمس.
- 185- وشكر أعضاء المجلس موظفي البرنامج على عملهم في مالي، ورحبوا بالتقييم الشامل ونتائجه الإيجابية في ما يتعلق بإنجازات البرنامج في التكيف مع بيئة تشغيلية معقدة ومتغيرة من خلال مزيج من الاستجابة لحالات الطوارئ وتدخلات بناء القدرة على الصمود، بما يتماشى مع الأهداف والاحتياجات الوطنية، واستخدام نهج مبتكرة. وأشادوا بتدابير البرنامج لخفض التكاليف، مثل زيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد وخفض عدد الشركاء المتعاونين، على الرغم من أن أحد أعضاء المجلس أعرب عن قلقه من أن ذلك قد أتى بالفائدة على شركاء دوليين كبار وليس على الشركاء المحليين.
- 186- وكرر أعضاء المجلس توصيات التقييم، وأكدوا على أهمية تحسين آليات الاستهداف لتحديد الأشخاص الأكثر تضررا، بما في ذلك البدو الرحل والنازحين داخليا؛ وتعزيز تدابير الرصد والتقييم وتوضيح خطوط المسؤولية والمساءلة والاتصال؛ وتعزيز الشراكات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المحلية، من خلال العمل على تعزيز القدرات مع الشركاء، وتحقيق قدر أكبر من المواءمة مع النظم والأولويات الوطنية، واستخدام اتفاقات الشراكات المتعددة السنوات؛ وتعزيز التحليل والتنسيق الإقليميين للتصدي للتحديات العاجلة العابرة للحدود.

- 187- وركز عدد من الأعضاء على مسائل الحماية وإدارة المخاطر، ورحبوا بإنجازات البرنامج في الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستفيدون منه، ولكنهم أعربوا عن قلقهم من أن المخاطر التي يتعرض لها الشركاء المتعاونون لا تزال عالية، وشجعوا الجهود المتواصلة في تعزيز إدارة المخاطر والإبلاغ المنهجي عن جميع حوادث الحماية. كما حث أعضاء المجلس الإدارة على تحسين تكامل الاستجابة لحالات الطوارئ وتدخلات بناء القدرة على الصمود من خلال توضيح الروابط بين المجالين والاستفادة بشكل أفضل من الشراكات والبرامج المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك في الجهود المشتركة لجمع الأموال، والفرص التي يوفرها العمل عبر الحدود وفي المحور الثلاثي.
- 188- وأحاطت الإدارة علماً بالمسائل التي أثرت، ووصفت العمل الجاري لتناولها وناشدت إيلاء المزيد من الاهتمام والدعم المالي لمالي وغيرها من البلدان التي تواجه تحديات مماثلة.

2024/EB.2/17 الخطة الاستراتيجية القطرية للسنغال (2025-2029)

- 189- قدم المدير الإقليمي الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، التي تسعى إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية وزيادة مصادر الدخل للنساء والشباب إلى أقصى حد؛ وتحسين الوصول المستدام إلى التغذية وتنوع مصادر التغذية للأطفال الضعفاء؛ وتحسين السياسات والنظم لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من المخاطر.
- 190- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الجديدة، مشيرين إلى أنها تعكس الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة وأنها تتماشى مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأعرب المشاركون عن دعمهم لجوانب معينة من الخطة، مثل التحول التدريجي من جانب البرنامج من التنفيذ المباشر إلى الدور التمكيني؛ والتركيز على التغذية والقدرة على الصمود وسلاسل القيمة؛ والجهود الرامية إلى تحسين جودة ومدى وصول نظم الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز مشاركة القطاع الخاص؛ والتركيز على بناء القدرات والمساعدة التقنية؛ ودعم سبل كسب العيش المستدامة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومبادرات القدرة على الصمود الريفية، بما في ذلك خطة لموسم الجذب والتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية؛ والدور المركزي للمرأة والشباب؛ واستراتيجية تعبئة الموارد.
- 191- ودعا عدد من الأعضاء الجهات المانحة والشركاء في مجال التنمية إلى زيادة دعمهم المالي للبرنامج في السنغال. وتحدث آخرون عن أهمية التنفيذ المرن للخطة الاستراتيجية القطرية، والحاجة إلى حلول مستدامة تنتشر للناس من برائن الفقر وإمكانية تعزيز الاستثمارات من خلال تقييم الرابط بين التمويل المخصص والأثر المباشر على المجتمعات المحلية. وأشار أحد الأعضاء إلى أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، ودعا إلى تعزيز التعاون بين البرنامج والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.
- 192- وفي ما يتعلق باستراتيجية تسليم المسؤولية عن برنامج التغذية المدرسية إلى وزارة التعليم، أعربت إحدى الأعضاء عن قلقها إزاء الانتقال إلى التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التغذية المدرسية. كما حثت البرنامج على إيلاء اهتمام خاص لشواغل الحماية في برامج التغذية المدرسية في المدارس القرآنية.
- 193- وشكر المدير القطري الأعضاء على التعليقات، وأكد للمجلس أن البرنامج يعمل على تحسين التنسيق في إطار برنامج التغذية المدرسية. كما شدد على ضرورة التعاون الوثيق بين البرنامج والسلطات السنغالية بغرض ضمان التنفيذ الناجح لهذه المبادرات. وشكر المدير الإقليمي حكومة السنغال على مشاركتها في عملية الخطة الاستراتيجية القطرية وأعرب عن تطلعه إلى العمل معاً على تنفيذ الخطة، بما في ذلك تحديث الأرقام والإشارات للبيانات والخطط الوطنية بحسب الاقتضاء.
- 194- وعقب موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية، قال معالي الوزير Daouda Ngom، وزير البيئة في السنغال، إن التعاون مع البرنامج بالغ الأهمية ومن المقرر أن يتطور لمواجهة التحديات الهائلة التي تواجه البلد.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية

2024/EB.2/18 تقرير موجز عن تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة للجمهورية العربية السورية (2018-2025)،
ورد الإدارة عليه

- 195- عرضت مديرة التقييم تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي سعى البرنامج من خلالها إلى الانتقال إلى الأنشطة التي تركز على سبل كسب العيش مع الحفاظ على تقديم المساعدة الغذائية للفئات الأكثر ضعفاً. وقد استجاب البرنامج للاحتياجات ذات الأولوية، غير أن تزايد الاحتياجات وشح الموارد المالية منذ عام 2020 أرغمته على إعادة التفكير في استهدافه. وقد أدى برنامج الوجبات المدرسية إلى زيادة الحضور، ولكنه لم يؤد إلى زيادة الالتحاق بالمدارس ويعود ذلك إلى العوامل الاقتصادية. وقد مكّن توفير البرنامج للخدمات اللوجستية والتقنية الشركاء من تقديم المساعدة، حتى في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وحدد التقييم نطاق التحسين في مجالات من قبيل نهج النظم الغذائية؛ والدعوة المتعلقة بتقديم المعونة بطريقة قائمة على المبادئ؛ والمساءلة أمام السكان المتضررين والمنظور الجنساني والشمول؛ وعمليات الاستهداف العادلة والشفافة.
- 196- ورحّب المدير القطري بالتقييم، وقدم رد الإدارة مشيراً إلى أن البرنامج قد بدأ بالفعل في تنفيذ الكثير من التحسينات المقترحة. وقد تم صقل تقييمات الأمن الغذائي وتحسين معايير الاستهداف وتعزيز المشاركة المجتمعية، مما أدى بدوره إلى تعزيز الضمان. وفي الوقت نفسه، حظيت برامج القدرة على الصمود على تركيز متزايد، كما يتجلى في المبادرات المشتركة بين البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة على المستوى المجتمعي لاستعادة البنية التحتية للمياه للمزارعين في الأجزاء الشرقية من البلاد.
- 197- وأثنى أعضاء المجلس على قدرة البرنامج على التكيف ومواصلة تقديم المساعدة على الرغم من الظروف التشغيلية الصعبة. وأكد أحد الأعضاء على الأهمية القصوى للتمسك بالمبادئ الإنسانية وتطبيق النهج المراعية لظروف النزاع. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لنتائج التقييم، بما في ذلك تمتع البرنامج بقدرة قوية في مجالات الرصد والتقييم ورسم الخرائط وقيامه بزيادة جهوده المتعلقة بالمساءلة أمام السكان المتضررين. ولاحظ أحد الأعضاء أن الدروس المستفادة يمكن أن تكون مفيدة للمكاتب القطرية الأخرى.
- 198- وجرى تسليط الضوء على توصيات معينة، من ضمنها الحد من المساعدة الغذائية العامة، وتحسين الاستهداف، وتوضيح المزايا النسبية للبرنامج. وأيد أحد الأعضاء النهج المتمثل في الجمع بين المساعدة الإنسانية ودعم التعافي المبكر، في حين طلب آخر المزيد من التفاصيل بشأن كيفية تطبيق هذا النهج.
- 199- تم تشجيع البرنامج على مواصلة التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الأغذية والجهات الفاعلة المحلية وتعزيز عملياته الداخلية وتلك الخاصة بشركائه، وبالتحديد في ما يتعلق بحماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم. وطلب أحد الأعضاء المزيد من المعلومات بشأن آثار تدخلات البرنامج على الأمن الغذائي للأسر. وقال عدد من الأعضاء إن التدابير الأحادية الجانب المفروضة على الحكومة السورية قد حدّت من قدرتها على مساعدة المحتاجين.
- 200- وردا على تعليقات أحد أعضاء المجلس، أوضحت مديرة التقييم أن التقييم قد خلص إلى أن البرنامج يجري تحليلاً فعالاً يراعي ظروف النزاع، غير أنه من المرجح أن يؤثر النقص في التمويل على نجاح برامجه. وقال المدير القطري إن الالتزام بالمبادئ الإنسانية هو أمر أساسي وإن آليات التعقيبات المجتمعية والمساءلة أمام السكان المتضررين شكلت الأساس لتصميم البرامج واختيار الشراكات الاستراتيجية.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

2024/EB.2/19 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لرواندا (2019-2023)، ورد الإدارة عليه

- 201- قالت مديرة التقييم إنه تم تمديد الخطة الاستراتيجية القطرية حتى عام 2025 بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية. وخلص التقييم إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية كانت قائمة على الأدلة وركزت على الأشخاص الأكثر ضعفاً. وسلط الضوء

على مساهمات مختلفة، ولا سيما في مجالي التغذية المدرسية والحماية الاجتماعية، وقدمت توصيات. ووافقت الإدارة على نتائج التقييم وستستخدمها لإرشاد عملية تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية التالية لرواندا.

202- ورحب أعضاء المجلس بتقرير التقييم المفصل والرد عليه، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج المتعلقة بمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الأولويات وخطط التنمية الوطنية، وتركيزها على الحد من الجوع، وتخفيف آثار تغير المناخ، وتعزيز وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، والاستعداد للأزمات والاستجابة لها، وتقديم المساعدة للاجئين، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورحبوا بالتعاون الفعال للبرنامج مع الكيانات الحكومية والمجتمعات المحلية والشركاء الدوليين، وتعزيزه للقدرة الوطنية في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والحماية الاجتماعية. وأكد أحد أعضاء المجلس على أهمية السماح للحكومات بتحديد نوع الدعم اللازم لتعزيز القدرات الذي تحتاج إليه من البرنامج.

203- وأشاد عدد من الأعضاء بقيادة رواندا في تحالف الوجبات المدرسية لشرق أفريقيا ودورها الرائد في التوجه العالمي لتوفير الوجبات المدرسية لجميع الأطفال بحلول عام 2030، على النحو الذي يتضح من توسيع نطاق تدخلات الوجبات المدرسية التي يدعمها البرنامج لتصبح برنامجاً وطنياً بتغطية شاملة ومكوناً من مكونات الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية. وفي ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، أوصى أحد الأعضاء، نظراً إلى نقص التمويل والفرص المتاحة للأنشطة المخصصة، بأن يدمج البرنامج الوعي بتغير المناخ وآثاره على نحو أكمل في برامجه.

204- وطلب أحد الأعضاء مزيداً من التفاصيل عن المسائل التي شملت النسبة المئوية للاجئين المندمجين في الاقتصاد الرواندي؛ والحماية والدعم المقدمين إلى الفئات الضعيفة؛ وجدوى الإبلاغ عن آثار تدخلات البرنامج في الحالات التي أبلغ فيها التقييم عن ضعف نظم الرصد والتقييم.

205- وردا على هذا السؤال الأخير، قالت مديرة التقييم إن النتائج المتعلقة بالآثار مستمدة من تقييمات الأثر في مجالات مواضيعية محددة وأن هناك تفاصيل إضافية متاحة في تقرير التقييم الرئيسي. وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على تشجيعهم ووصف نقاط القوة في برنامج التغذية المدرسية وأكد أن البرنامج يدعم تعزيز القدرات بالتعاون مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك في التغذية المدرسية وإدارة مخاطر الكوارث والحماية الاجتماعية المستجيبة للصددمات. وكرر التزام البرنامج بتناول المسائل التي تم تحديدها في تقرير التقييم، وخاصة في ما يتعلق بالرصد وإدماج منظور الإعاقة والحماية ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2024/EB.2/20 الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا (2025-2029)

206- عرضت الإدارة الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تتماشى مع الأولويات والخطط الوطنية وتهدف إلى الاستجابة للاحتياجات الفورية جنباً إلى جنب مع تعزيز النظم التي تنهض بالأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود. واسترشد تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية بالتقييمات الأخيرة والمشاورات التي أجريت مع طيف واسع من أصحاب المصلحة، والدروس المستفادة من المبادرات الناجحة لتعزيز القدرات. وتركز الخطة على تقديم المساعدة التقنية ودعم تعزيز القدرات في إطار الركائز الأربع التي تتمثل في الاستعداد للكوارث والحماية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري والنظم الغذائية القادرة على الصمود.

207- رحب أعضاء المجلس بالرؤية الطويلة الأجل للخطة الاستراتيجية القطرية وتركيزها على تعزيز الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والاستعداد تماشياً مع الأهداف والخطط الاستراتيجية لحكومة ناميبيا والبرنامج والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وأشاد عدد من الأعضاء بالنهج الشامل والتعاوني الذي اعتمد في وضع الخطة الاستراتيجية القطرية بالاستناد إلى المشاركة النشطة مع الحكومة والمجتمعات المحلية والشركاء الثنائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

- 208- ووجد أعضاء المجلس أن تركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على بناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة ملائم لبلد يواجه آثار ظاهرة النينيو وتغير المناخ، ووافقوا على الخطط الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومة على توقع الصدمات والاستجابة لها، على سبيل المثال من خلال أنشطة الإنذار المبكر والاستعداد لحالات الطوارئ. وإقراراً بأن تعزيز معارف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومواردهم اللازمة لمواجهة الصدمات المناخية يعد أمراً ذا أهمية حاسمة لتحسين الأمن الغذائي في المنطقة، رحب أعضاء المجلس على وجه الخصوص بخطط البرنامج الرامية إلى تعزيز إدماج ممارسات الزراعة التجديدية ومعارف الشعوب الأصلية في النظم الغذائية، بما في ذلك من خلال إنشاء بنية تحتية زراعية منخفضة التكلفة. وأكد عدد من الأعضاء على قيمة التعاون الإقليمي وترتيبات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالتصدي لتغير المناخ من خلال تعزيز النظم الغذائية وتطوير الاحتياطات الغذائية الاستراتيجية والمهارات والشراكات الاستراتيجية والتمويل المستدام.
- 209- ورحب أعضاء المجلس بخطط البرنامج الرامية إلى الاستفادة من خبرته العالمية في توسيع نطاق تغطية برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية بالشراكة مع الحكومة. فمن شأن إشراك المزارعين المحليين أصحاب الحيازات الصغيرة ورابطات المزارعين في توفير الأغذية المتنوعة والمغذية للبرامج أن يعزز سبل كسب عيش المزارعين من خلال توفير سوق لمنتجاتهم ويساعد على ضمان حصول الأشخاص الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص النازحين، على التغذية الكافية. وشجّع أحد أعضاء المجلس البرنامج على تعزيز جهوده الرامية إلى تعزيز الشمول في برامجه.
- 210- وتقدمت الإدارة بالشكر إلى أعضاء المجلس على تشجيعهم ودعمهم وقدمت شرحاً لبعض الأعمال التي يقوم به البرنامج مع الدول الأعضاء في ناميبيا. وأثنوا على حكومة ناميبيا لناحية دورها الرائد في تعزيز الإنذار المبكر وإدارة مخاطر الكوارث، ومشاركتها في صياغة ميثاق المستقبل في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل الذي انعقد مؤخراً.
- 211- وبعد أن تقدم وزير الزراعة وإصلاح الأراضي في ناميبيا بالشكر إلى البرنامج على الخطة الاستراتيجية القطرية، أعرب عن تقدير حكومته للمنظمة بوصفها شريكا استراتيجيا وتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق في الجهود الرامية إلى القضاء التام على الجوع بحلول 2030، بما في ذلك من خلال التعبئة المشتركة للموارد المحلية والدولية.

مسائل التسيير والإدارة (متابعة)

2024/EB.2/21 تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 212- بعد عرض موجز قدمه رئيس اللجنة المكلفة باختيار عضو جديد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وافق المجلس على تعيين السيدة Laura Born من الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ثلاث سنوات، اعتباراً من 1 مارس/أذار 2025.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2024/EB.2/22 ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024

- 213- شكر الرئيس مقرر الدورة السنوية العادية للمجلس التنفيذي لعام 2024 على إعداد ملخص تلك الدورة، وأشار إلى أنه تم توزيع مشروع الوثيقة على أعضاء المجلس في أكتوبر/تشرين الأول.
- 214- ووافق المجلس على الملخص.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

- 215- بعد تقديم الرئيس لهذا البند من جدول الأعمال، أكد المقرر أن القرارات والتوصيات المقدمة في مشروع تجميع القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية مطابقة لتلك الموافق عليها خلال الدورة. وستُنشر الصيغ النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة على الموقع الشبكي للمجلس بحلول يوم العمل التالي، وسيُعَمَّم مشروع ملخص المناقشات التي جرت أثناء الدورة لإبداء التعليقات في الوقت المناسب.

ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية

- 216- شكرت المديرية التنفيذية الرئيس على رئاسته لمناقشات المجلس، وأمانة المجلس التنفيذي على إعدادها وإدارتها للدورة، وأعضاء المجلس والمراقبين على أفكارهم ورؤاهم القيمة أثناء مناقشاتهم مع الإدارة.
- 217- ونقلت إعجاب أعضاء المجلس بتفاني موظفي البرنامج في خدمة الأشخاص الضعفاء في البيئات الصعبة، وأكدت على اعتراف الإدارة بواجب رعاية سلامة الموظفين ورفاههم. وأشارت إلى أن أعضاء المجلس يمكن أن يساهموا في هذه السلامة من خلال استخدام نفوذهم لضمان احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي في جميع السياقات.
- 218- ومن أبرز أحداث الدورة الموافقة على خطة جديدة للإدارة من شأنها أن توجه عمل البرنامج، وتزوده بالأدوات التي يحتاج إليها، وتعزز عملية إدارة التغيير، بما في ذلك من خلال إنشاء مقر عالمي واحد متكامل يدعم المكاتب القطرية من المستويين المركزي والإقليمي. وقد أرست السياسات الجديدة بشأن القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وبرامج الوجبات المدرسية الأساس اللازم لوضع الخطة الاستراتيجية المقبلة، ومن شأن التنفيذ الجاري لإطار الضمان العالمي الجديد أن يعزز المساءلة على نطاق البرنامج، مما يساعد في بناء ثقة الجهات المانحة والشركاء.
- 219- وأعربت المديرية التنفيذية عن تطلعها إلى مواصلة تعاونها مع المجلس في مهمتهما المشتركة المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة في جميع أنحاء العالم.